



UN-HABITAT



برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
مكتب الكويت



مملكة البحرين



وزارة شؤون البلديات  
والتخطيط العمراني

# المنظور السريع للقطاع الحضري المستدام

## Rapid Urban Sector Profiling



### منظور القطاع الحضري المحافظة الوسطى 2011







UN-HABITAT



برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
مكتب الكويت



مملكة البحرين



وزارة شؤون البلديات  
والتخطيط العمراني

# المنظور السريع للقطاع الحضري المستدام

## Rapid Urban Sector Profiling



منظور القطاع الحضري  
المحافظة الوسطى

2011



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرة صاحب الجلالة  
الملك حمد بن عيسى آل خليفة  
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير  
خليفة بن سلمان آل خليفة  
رئيس الوزراء الموقر



صاحب السمو الأمير  
سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد نائب القائد الأعلى



THIS REPORT WAS PREPARED BY THE RUSPS TEAM OF BAHRAIN ELABORATING ON INFORMATION COLLECTED THROUGH INTERVIEWS WITH KEY URBAN ACTORS IN AL-WUSTA GOVERNORATE AND A CITY CONSULTATION FACILITATED BY THE TEAM MEMBERS.

THIS PROJECT AND REPORT WERE MANAGED AND SUPERVISED BY DR. TAREK EL-SHIEKH AND IMPORTANT INPUTS WERE PROVIDED BY DR. DOAA EL-SHERIF, DR. BASIOUNI ALI, DR. MOHAMED AHMED, DR. WADAH YEHIA AND ENG. MAHDI EL-GALAWI.

GRAPHIC EDITING BY: DOAA EL-SHERIF.

THE DESIGNATION EMPLOYED AND THE PRESENTATION OF THE MATERIAL IN THE PUBLICATION DO NOT IMPLY THE IMPRESSION OF ANY OPINION WHATSOEVER ON THE PART OF THE SECRETARIAT OF THE UNITED NATIONS CONCERNING THE LEGAL STATUS OF ANY COUNTRY, TERRITORY, CITY OR AREA, OR OF ITS AUTHORITIES, OR CONCERNING DELIMITATION OF ITS FRONTIERS OR BOUNDARIES, OR REGARDING ITS ECONOMIC SYSTEM OR DEGREE OF DEVELOPMENT. THE ANALYSIS, CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS OF THE REPORT DO NOT NECESSARILY REFLECT THE VIEWS OF THE UNITED NATIONS HUMAN DEVELOPMENT SETTLEMENTS PROGRAMME (UN-HABITAT), THE GOVERNING COUNCIL OF UN-HABITAT OR ITS MEMBER STATES

EXCERPTS FROM THIS PUBLICATION MAY BE REPRODUCED WITHOUT AUTHORIZATION, ON CONDITION THAT THE SOURCE IS INDICATED.

© UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME (UN-HABITAT), 2011

ISBN NUMBER: 978-99901-03-77-10 ALWOSTA MUHAFATHA, BAHRAIN المحافظة الوسطى- البحرين  
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة- مملكة البحرين : د.ع. 2011/9747

UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME PUBLICATIONS CAN BE OBTAINED FROM UN-HABITAT REGIONAL AND INFORMATION OFFICES OR DIRECTLY FROM:  
KUWAIT NATIONAL UN-HABITAT OFFICE,  
1191 CORNICH EL NIL, WORLD TRADE CENTER BLDG.  
KUWAIT, 11599  
KUWAIT FAX: +202-5784847  
E-MAIL: UNHABITAT@UNHABITAT.ORG  
WEBSITE: HTTP://WWW.UNHABITAT.ORG

## فهرس المحتويات

الإدارة الحضرية  
قضايا النوع  
المأوى والمناطق القديمة  
البيئة الحضرية  
البنية الحضرية الأساسية

الملخص التنفيذي  
المقدمة  
الخلفية  
تنمية الاقتصاد المحلي  
المناطق التاريخية والتراثية



## التقديم

إن هذا المشروع يسعى إلى بناء صورة لملاح المدينة الحالية والمستقبلية، وقد تم الإعداد له من خلال مجموعة متنوعة من الخبراء والمختصين في مجال التنمية الحضرية من أجل إحداث تغييرات في الأطر المحلية ترتقي بالمستوى البيئي وخدمي لبيئة السكن وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات القائمة.

وفي هذا المجال نود أن نوجه الشكر الجزيل للفريق القائم على العمل بقيادة الدكتور طارق الشيخ (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) المكتب الإقليمي بالكويت، الدكتور نبيل بن محمد ابو الفتح وكيل الوزارة، بالاشتراك مع الاستاذ محمد نور الشيخ الوكيل المساعد للخدمات البلدية المشتركة والدكتور فلاح صباح الكبيسي/ مستشار الوزارة للتطوير. كذلك نود ان نشكر فريق العمل المحلي برئاسة الدكتورة دعاء الشريف ومن الخبراء المنفذين في البحرين: الدكتور بسيوني علي، الدكتور محمد أحمد، الدكتور وضاح سعيد يحيى، المهندس مهدي طاهر الجيلاوي، ورئيس قسم الدراسات والبحوث والعاملين والمهندسين المعاونين الداعمين لفريق العمل في قسم الدراسات والبحوث. أيضا نوجه الشكر و التقدير الخاص للجهاز الإداري في بلدية المنطقة الوسطى بوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني والمجلس البلدي لمدينة المنطقة الوسطى في مملكة البحرين وجميع الذين شاركوا في إعداد هذا المنتج. و ختاماً نتطلع إلى مواصلة دعم جهود التنمية في القطاع الحضري لجميع مدن مملكة البحرين.

تعاني المحافظات والمدن البحرينية من العديد من التحديات التنموية في الألفية الجديدة. فقطاع المأوى في بعض المدن القديمة يعاني من الكثافات السكنية العالية، تدهور البنية الحضرية الأساسية بالتوازي مع تقادم المناطق السكنية، بالإضافة إلى افتقاد البنية التحتية في بعض المناطق. إن توفير البنية التحتية مع ضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية وتعزيز النمو يعتبر جزءاً من الحملة التي ترمي إلى معالجة المشكلات وتحقيق الأهداف. يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على دعم التنمية المستدامة في كل أنحاء العالم. وبالنظر إلى الاحتياجات الملحة والمتنوعة للمناطق القديمة وجد أنه من الضروري إيجاد وسيلة سريعة لتقييم الأوضاع الراهنة كدليل فوري لقياس المؤشرات المحققة للتنمية المستدامة في المدن البحرينية، وقد بادر المكتب الإقليمي لدول الخليج لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى وضع وتطبيق منهج لرسم ملامح المدن يطبق في أكثر من بلد في نفس الوقت. يساعد المشروع على حل المشكلات التنموية، خفض الفقر، تطوير البيئة الحضرية وإلقاء الضوء على الفجوات في السياسات المحلية والوطنية والإقليمية بأسلوب التقييم السريع من خلال المشاركة المؤسسية والعمل نحو تحديد أولويات حل المشكلات.

يتناول المشروع عدد من القضايا الرئيسية التي تشمل الحكم الحضري، المأوى والمناطق القديمة، قضايا النوع، البيئة الحضرية، التراث والمناطق التاريخية، والاقتصاد المحلي.

الدكتور المهندس جمعه بن أحمد الكعبي  
وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني

## الملخص التنفيذي

### مقدمة

المحافظة الوسطى من السكان القاطنين في مناطق المحافظة مثل رسوم البيوت، والرسوم العامة المتنوعة مصادر إيرادات الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الذي يتولى الصرف منها على مهامه المختلفة. ويوجد تمثيل نسائي واضح في إدارة الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة، وذلك بناءً على كفاءة كل عنصر (إذ لدى الجهاز مديرة للخدمات الفنية، وثلاثة رؤساء أقسام من النساء وبعض المهندسات ومجموعة كبيرة من الأخصائيات).

منظور القطاع الحضري المستدام (RUSPS) هو تقييم سريع للمشكلات والاحتياجات والفجوات لبناء القدرات على مستوى المدينة في قطاعات سبع أساسية هي: تنمية الاقتصاد المحلي. المناطق التاريخية والتراثية، الإدارة الحضرية. وقضايا النوع (دور المرأة في المجتمع). وظروف المأوى والمناطق القديمة، البيئة الحضرية، والبنية الحضرية الأساسية.

### قضايا النوع (دور المرأة في المجتمع)

على الرغم من كفاءة الدستور للمساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إلا أنه لا توجد قوانين مباشرة تمنع التمييز. ولقد حققت البحرين إنجازات كبيرة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التعليم والوظائف العامة. وتتميز البحرين بظاهرة هامة وهي تفوق الإناث على الذكور في مستوى التحصيل العلمي في مختلف المراحل، فضلاً عن كونهن أعلى عدداً من الذكور في مختلف المراحل الدراسية وأكثر توفراً. لقد تأسس المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001 كمؤسسة شبه رسمية تُعنى بشؤون المرأة، ومن مهماته اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة وإدماجها في برامج التنمية الشاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدها ومتابعة تقييم السياسة العامة في برامج المرأة وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة.

تقوم الدراسة على اتفاق شركاء المجتمع (الجهاز الحكومي التنفيذي، والمجالس الشعبية المنتخبة، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص -قطاع الأعمال) على أولويات المشروعات المطلوب تنفيذها. وتتكون الدراسة من ثلاث مراحل: (1) المشاركة السريعة لرسم المنظور الحضري للمدن، علي الصعيد القومي والمحلي. (2) اقتراحات توصيله لأولويات المشروعات المقترحة. (3) تنفيذ المشاريع.

### خلفية عامة

تتوسط المحافظة الوسطى محافظات مملكة البحرين الخمس، وترتبط اقليمت بشبكة جيدة من الطرق والجسور أهمها جسر سترة الذي يعد أكثر جسور البحرين حيوية وأهمية حيث يربط جزيرة سترة بجزيرة البحرين الأم. تعد المحافظة الوسطى ذات أهمية اقتصادية وتاريخية عريضة حيث تحتوي على العديد من المنشآت الاقتصادية الصناعية والتجارية الحديثة، إضافة إلى أهميتها التاريخية المتمثلة في احتوائها على تلال مدافن عالي الأثرية التي يمتد تاريخها لنحو 5000 سنة مضت.

### ظروف المأوى والمناطق القديمة

تشجع السلطة المحلية الارتقاء بالمناطق القديمة والمتدهورة من خلال برامج التطوير، حيث توجد مخططات استعمالات أراضي معتمدة للمحافظة. كما أن هناك عدة قوانين لنظام المدينة مثل: قانون التقسيم، قانون التخطيط العمراني، قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة. وفي الوقت ذاته هناك تشريع وقانون ملزم بالتنظيم والتخطيط، ولكن يرفض تنفيذه من قبل الملاك. كما أن هناك مؤشر فعال وهو العرف الاجتماعي، وهو السائد بعدم إخلاء السكان الفقراء.

### تنمية الاقتصاد المحلي

تتنوع الأنشطة الاقتصادية في المحافظة، ما بين زراعية وصناعية وتجارية وسياحية، إضافة إلى النشاط التقليدي لصيد الأسماك. عمل توافر العيون الطبيعية وملاءمة التربة للزراعة على غلبة الطابع الزراعي على المحافظة، إذ تتكون المحافظة في الأصل من مجموعة من القرى المتلاصقة مع بعضها البعض التي تربط بينها مزارع النخيل. وتعتبر المحافظة الواجهة البحرية لاستيراد خام البوكسيت لصناعات صهر الألمونيوم التي تتركز في المحافظة الجنوبية للمملكة، كما تأوي مرفأ سترة لتصدير النفط الخام والمكرر، وبها خزانات وصهاريج النفط العملاقة، إضافة لاحتضانها لأغلب الصناعات بالمملكة. كما أنها تمتلك العديد من عناصر الجذب السياحي التاريخية.

### البيئة الحضرية

للبيئة عامة والبحرية خاصة منزلة كبيرة في نفوس الكثير من أهل البحرين وهو عائد منذ القدم لتعلقهم بمصدر رزقهم الأساس وهو صيد اللؤلؤ والسمك. لكن مشكلة خليج توبلي ونفوس الأسماك فيه وعرض الحلول التي اتخذت للتقليل من الأضرار وإعادة الخليج لما كان عليه أصبح المحور الأساسي في قطاع البيئة. إضافة إلى ذلك تعاني المحافظة الوسطى من بعض المشكلات البيئية الأخرى، وأهمها التلوث الهوائي وانتشار أبراج الاتصال الهوائية وتداخلها مع الكتل السكنية والتي تبث موجات (طاقة أشعة كهرومغناطيسية).

### البنية الحضرية الأساسية

على الرغم من وجود فائض في مياه الشرب يصل إلى 5-10% أم المحلي للمحافظة من حجم الاستهلاك الوطني. فإن بعض الشبكات القائمة تحتاج إلى تجديد نتيجة ضعف الكفاءة التشغيلية لها وتفاقم مشوكة التسربات لأنها أصبحت قديمة تعاني من التسربات، ويجري حالياً عن طريقة لتأهيل هذه الشبكات. وتقنياً فإن الصرف الصحي في مرحلة التطوير والمعالجة وإنشاء شبكة لنقل المياه العادمة من المواقع إلى المحطات لمعالجتها وضخها إلى المزارع وأشجار تجميل الشوارع. تواجه المحافظة عدة مشكلات خدمية منها سوء الاستخدام الذي يؤثر على الشبكات وادائها وسوء طرق التخلص من المخلفات، وسكب الزيوت من المطاعم ومحال تصليح المركبات، إضافة إلى ضعف الدور الرقابي وتطبيق القانون، وكذلك ضعف التنسيق والتعاون بين البلديات والأشغال.

### المناطق التاريخية والتراثية

تزخر المحافظة الوسطى بثروة أثرية من تلال المدافن الأثرية التي تُعد أكبر مقبرة تاريخية في العالم، وهي توجد في منطقة عالي العامرة بالتراث الدبلوماسي، إلا أن عمليات التعدي على أراضي تلك التلال الأثرية أدت إلى انخفاض عددها بشكل كبير وضياح الكثير ان عملية تسجيل أراضي هذه التلال الأثرية بالمحافظة كمحمية أثرية (أرض مغلقة) لا تحظى باهتمام كبير، مما فتح المجال لاستمرار التعدي عليها واستملاكها.

### الإدارة الحضرية

يسعى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى إلى الارتقاء بمستوى الخدمات البلدية إلى أعلى درجات الجودة وتطبيق نظام الجودة الشاملة وتنمية الموارد البشرية واستخدام أفضل المعايير والنظم والتقنيات الحديثة. وتشكل الرسوم التي تحصلها بلدية



## مقدمة

### دراسة ملامح القطاع الحضري المستدام للمحافظة الوسطى:

تشمل الدراسة تقييم أوضاع البيئة الحضرية، مع التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية، على الصعيدين المحلي والوطني. ويتلخص الغرض من هذه الدراسة في تطوير سياسات المدن للحد من الفقر على المستويات: المحلية والوطنية والإقليمية. من خلال تقييم الاحتياجات وآليات الاستجابة، وإسهاماً أوسع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. تقوم هذه الدراسة على تحليل البيانات مع إجراء عدد من اللقاءات مع أصحاب المصلحة في المدن، وهم شركاء التنمية المعنيين بها وممثلين في الجهات التنفيذية والشعبية منظمات المجتمع المدني. الجمعيات الأهلية. القطاع الخاص، والأكاديميين وغيرهم.

تقوم الدراسة أساساً على اتفاق شركاء المجتمع من خلال استشارة المدينة حيث تُعرض في هذه الاستشارة حالة المدينة في القطاعات السبع التي تشمل تنمية الاقتصاد المحلي. والمناطق التاريخية والتراثية، والإدارة الحضرية، وقضايا النوع (دور المرأة في المجتمع). وظروف المأوى والمناطق القديمة، والبيئة الحضرية، والبنية الحضرية الأساسية، وفقاً للدراسة المبدئية التي قام بها الخبراء. والنتائج المبدئية التي تم التوصل إليها. وتتم مناقشة هذه النتائج بمعرفة أصحاب الاختصاص من شركاء التنمية في المدينة والاتفاق عليها في صورتها النهائية أثناء عقد الاستشارة.

وبناء على المشاورات المذعقدة اثبات التي تشملها عملية استشارة المدينة والتي يحضرها الشركاء كافة يتم الاتفاق الجماعي على وضع الأولويات المقترحة في مجال بناء القدرات وغير ذلك من المشاريع التي تهدف جميعها إلى الحد من الفقر في المناطق الحضرية. ستشكل هذه الدراسات باكملها مع دراسات بقية محافظات المملكة إطاراً تنموياً للسلطات المركزية والمحلية في المدن والأطراف. والجهات المانحة ووكالات الدعم الخارجي العاملة في مجال التنمية.

### منهجية المشروع

#### تنقسم المنهجية إلى مراحل ثلاث:

#### المرحلة الأولى:

تشمل التشخيص السريع للأوضاع الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي. وبحكم صغر مساحة مملكة البحرين (761 كيلومتراً مربعاً (2009)) وطغيان نمط العمران الحضري فقد تم اختيار محافظتين بمملكة البحرين هما محافظة المحرق والمحافظة الوسطى. ويمثل هذا الاختيار عينة دراسية لنموذج يمكن تطبيقه مستقبلاً على دراسة الأوضاع المحلية في بقية محافظات المملكة. ويركز التحليل على القطاعات السبع المذكورة آنفاً.

وفي هذه المرحلة:

- تم جمع البيانات والمعلومات من خلال لقاءات. مقابلات ومناقشات مع شخصيات ومراكز معلومات بهدف تقييم مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر على المستويين المحلي والوطني.

- عرض النتائج على المسؤولين من المجتمع المحلي خلال ورش عمل واجتماع على مستوى شركاء التنمية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات ذات الأولوية. والاهتمام بإصدار التقرير المحلي والوطني من المعلومات التي تم جمعها وتحديد خطوات العمل التي تساهم في خفض الفقر الحضري.

### المرحلة الثانية:

تقوم على تحديد الأولويات من خلال دراسات الجدوى التفصيلية وتطوير القدرات ومشاريع الاستثمار الكبيرة.

### المرحلة الثالثة:

تنفيذ المشاريع المتفق عليها خلال المرحلتين السابقتين، مع التركيز على تطوير المهارات وتعزيز المؤسسات. ويقدم هذا التقرير نتائج المرحلة الأولى لدراسة القطاع الحضري على المستوى المحلي في محافظة المحرق.

### دراسة المنظور الحضري للمحافظة الوسطى:

تم إجراء مقابلات مع مسؤولي وشركاء التنمية في المحافظة لجمع البيانات والمعلومات للتعرف على العوائق، والإمكانيات والأولويات. وقد شملت هذه الاجتماعات شركاء التنمية كما يلي: -

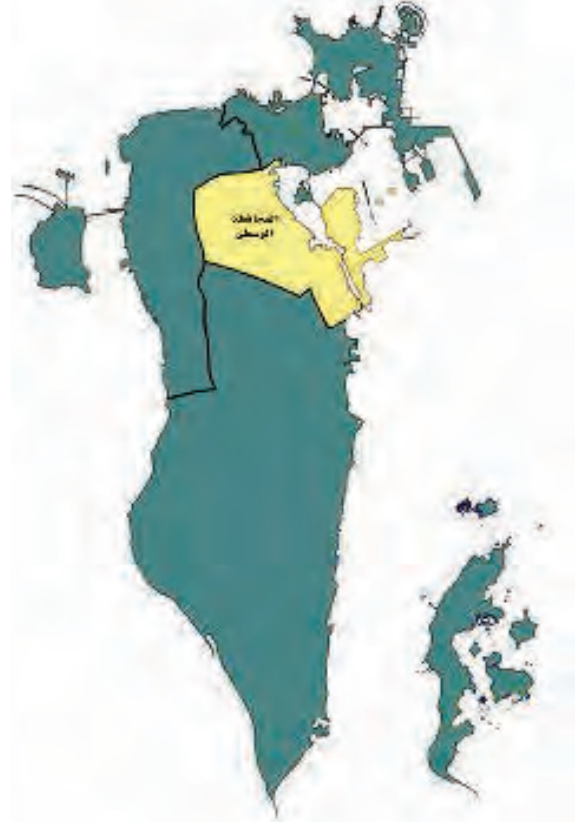
- 1 - الإدارات التنفيذية وتشمل:
  - الإدارة المحلية (الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة)
  - الإدارة العامة للتخطيط العمراني
  - جهاز المساحة والتسجيل العقاري
  - إدارة دعم المنظمات الأهلية
  - الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية
  - وزارة الثقافة
  - متحف البحرين الوطني
  - بنك الإسكان
  - بنك البحرين للتنمية
  - الجهاز المركزي للمعلومات
  - المجلس الأعلى للمرأة
- 2 - لجان المجلس البلدي ومجلس النواب عن المحافظة.
- 3 - الجمعيات الأهلية العاملة.
- 4 - المستثمرون وممثلوا القطاع الخاص.

### هيكل التقرير

- 1 - خلفية عامة عن القطاع الحضري في المحافظة الوسطى استناداً إلى نتائج التقرير التقييمي والمقابلات التي عُقدت في المحافظة (إبريل ومايو 2010- أنظر الفهرس الخلفي لقائمة المشاركين في اللقاءات من شركاء التنمية).
- 2 - تقييم سبع قطاعات رئيسة هي: تنمية الاقتصاد المحلي. والمناطق التاريخية والتراثية، والإدارة الحضرية، وقضايا النوع (دور المرأة في المجتمع). وظروف المأوى والمناطق القديمة، والبيئة الحضرية، والبنية الحضرية الأساسية. من حيث التنظيم المؤسسي والإطار التنظيمي وتعبئه الموارد والتنفيذ. و يبرز هذا الجزء الأولويات المتفق عليها. كما يتضمن قائمة المشاريع المحددة التي أقرها شركاء التنمية في المحافظة.
- 3 - تحليل نقاط القوة والضعف في المحافظة، ومكان الفرص المتاحة لها والمخاطر التي تتهددها، ومن ثم تحديد أولويات المشاريع المقترحة في كل قطاع. والمستفيدين منه، وتكلفته التقديرية، إضافة إلى الأهداف والأنشطة والنتائج المتوقعة.

## خلفية عامة عن المحافظة الوسطى

تتوسط المحافظة الوسطى محافظات مملكة البحرين الخمس، المحرق، العاصمة، الشمالية، الوسطى، الجنوبية. وترتبط بها بشبكة جيدة من الطرق والجسور وأهمها جسر سترة الذي يعد أكثر جسور البحرين حيوية وأهمية حيث يربط جزيرة سترة بجزيرة البحرين الأم.



وتعد المحافظة الوسطى ذات أهمية اقتصادية وتاريخية كبيرة حيث تحوي العديد من المنشآت الاقتصادية الصناعية والتجارية الحديثة، إضافة إلى أهميتها التاريخية باحتوائها على تلال مدافن عالي الأثرية التي يمتد تاريخها لنحو 5000 سنة مضت.

نسبة الوسطى لإجمالي منشآت المملكة	نشاط المنشأة
24%	الزراعة وصيد الأسماك
18.5%	الصناعة التحويلية
24%	التشييد والبناء
24%	إمدادات الماء والكهرباء
7.5%	الهيئات الدولية والإقليمية
17.5%	النشاط التجاري

## الموقع والمساحة

تقع المحافظة الوسطى فلكياً بين دائرتي عرض 37' 06" و 26' شمالاً، 54' 11" و 26' شمالاً وخطي طول 10' 30" و 50' شرقاً، 23' 40" و 50' شرقاً، لتغطي مساحة قدرها 84,8 كيلومتراً مربعاً (2009) أي ما يشكل نحو 11% من مساحة المملكة.

ولقد شهدت هذه المساحة توسعاً خلال العقدين الماضيين، ومازالت، على حساب مياه الخليج العربي في سترة والنويدرات وتوبلي لاستيعاب الأنشطة الاقتصادية والعمرانية المختلفة.

وتتكون المحافظة التي اشتهرت بنخيلها وبساتينها وأسمائها من عدد من المدن والقرى والمدن العمرانية، وأهمها مدينة عيسى والرفاع وعالي وسلماباد بالإضافة إلى جزيرة سترة.



## السطح

ويقع فيها ميناء سترة لتصدير النفط، كما تحتضن مرفأ ألبا المخصص لاستيراد خام البوكسيت لصناعة صهر الألمنيوم في المحافظة الجنوبية، وفي الوقت ذاته تحتوي موانئ ومرافئ صيد الأسماك .

كما يقع بها أكبر شارع لمعارض السيارات ووكالاتها وورش صيانتها في سترة، وكذلك العديد من محلات بيع مستلزمات البناء وورش تصنيع وتجهيز هذه المستلزمات .

ولهذه الأسباب مجتمعة احتلت المحافظة الوسطى في المرتبة الثانية بعد محافظة العاصمة، في نسبة المنشآت الاقتصادية والخدمية المتوطنة فيها (2001)، ما عدا قطاع الزراعة وصيد الأسماك الذي احتلت فيه القمة.



تتميز الوسطى بطبوغرافيتها البسيطة واستواء سطحها الذي يتراوح ارتفاعه بين 3 أمتار و 43 متراً فوق مستوى سطح البحر. ويتميز هذا السطح بانحداره من الجنوب (43 متراً) إلى الشمال (4 أمتار)، ومن الغرب (22 متراً) إلى الشرق (3 أمتار).



## السكان

يبلغ عدد سكان المحافظة 348.717 نسمة (تعداد 2010).

كما تتميز المحافظة بالزيادة في صاحبهم سكانها وارتفاع معدلات النمو السكاني منذ عام 1981.

وتمثل نسبة الغير بحريني ما يقارب 43 % من إجمالي السكان .

علماً بأنها تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة حيث بلغت الكثافة السكانية 4113 نسمة/كم<sup>2</sup> عام 2010.



## النشاط الاقتصادي ومقوماته

تُعد المحافظة مركزاً هاماً للنشاط الاقتصادي في مملكة البحرين، باحتوائها على عدد من المناطق الصناعية الهامة، كما أنها تمتلك إرثاً تاريخياً هاماً وهو تلال مدافن عالي الأثرية، مما أضفي عليها مظهراً سياحياً خاصاً.

## المناطق التاريخية والتراثية

### نظرة عامة:

- تتميز المحافظة الوسطى بعراقتها وتراثها الحضاري، حيث تزخر بثروة أثرية من تلال المدافن التي تُعد أكبر مقبرة تاريخية في العالم، وهي توجد في منطقة عالي العامرة بالتراث الديلموني.



- تقع الأراضي التاريخية والأثرية في مناطق التلال تحت ملكية الدولة، وهي محاطة بسياسج، لكنه لا يمنع عمليات التعدي عليها.
- شرعت الجهات المعنية ببناء سور حول المنطقة الأثرية والمقابر التاريخية في عالي، كما بدأت بإجراء حصر لجميع هذه المناطق لمنع التعدي عليها.
- تسجيل المناطق التاريخية والأثرية تحت مظلة وزارة الثقافة وتحويلها إلى معلم سياحي وتسجيلها في قائمة التراث العالمي.
- يقوم الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى بتيسير إصدار رخص الترميم والبناء.
- عدم وجود اشتراطات بناء خاصة في محيط المناطق التاريخية والتراثية.



### تطوير المناطق التاريخية

- الجهة المسؤولة عن قرارات تطوير المناطق التاريخية والتراثية هي وزارة الثقافة، والمجلس البلدي دور كبير في المحافظة على مناطق الآثار.
- يواجه تطوير مناطق الآثار عقبة تداخل الأحياء السكنية بالتلال الأثرية، مما يشكل تعارضاً بين سكن الأحياء ومقابر الموتى.
- تسعى وزارة الثقافة إلى استغلال التلال الأثرية الموجودة وسط المناطق السكنية بإنشاء متحف يضم مقتنيات المقابر من آثار.
- قام الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى بتطوير صناعة الفخار في عالي، والمساهمة في حفظ الآثار بتلال عالي، وتطوير عين الرحي في سترة.
- ليس هناك قانون يُدخل الإدارة الحكومية كشريك مع ملاك المباني التراثية لتطويرها.
- صعوبة نزع ملكية المباني التاريخية والتراثية في محيط التلال من ملاكها، لعدم توافر الموارد المالية.
- تتمتع المناطق التراثية بحالة جيدة من المرافق الخدمية، وهي في تحسن مستمر.

- نتيجة لعمليات التعدي على أراضي تلك التلال فقد انخفض عددها من 170000 تل إلى 5000 تل فقط، ويحتوي الكثير مما تم تجريفه من هذه التلال على الكثير من الآثار.
- لا يحظى تسجيل أراضي التلال الأثرية في المحافظة كمحمية أثرية (أرض مغلقة) باهتمام كبير، مما فتح المجال للتعدي عليها واستملاكها.
- لا يوجد أي حصر للمباني التراثية بالمحافظة الوسطى، لكنها قليلة بشكل عام.
- يتعذر التنازل عن هذه المباني في المناطق الفقيرة بالمحافظة لغياب البديل السكني.
- في المناطق الأفضل حالاً، تم تطوير بعض المباني التراثية بدون مراعاة نمط التراث القديم.
- لا يمكن إخلاء البيوت والمباني في مناطق التلال الأثرية لصعوبة إيجاد بديل للفقراء.
- تتركز في المحافظة الوسطى أبرز الصناعات اليدوية البحرينية التي أخذت في التراجع كصناعة الفخار في عالي، وصناعة المديد (الحصير-الكليم)، والصناعات القائمة على استخدام سعف النخيل في سترة وقرها.

### اللوائح والتشريعات والسياسات

- لا توجد لوائح وتشريعات محلية توجه تطوير المناطق التاريخية، وإنما هناك قانون لحماية الآثار (قانون الآثار للبحرين لسنة 1970)، والذي شهد تعديلات سنة 1985، ثم استقر بمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1995.
- تعاني المناطق التاريخية من عدم تفعيل الإجراءات الرادعة لحماية الآثار، وعدم وجود رقابة جادة لمنع التعديت عليها.



- يقوم مجلس النواب بالدفع بأهمية وضع برامج لتطوير المنطقة وصناعاتها الحرفية المتمثلة في الفخار والخزف.
- ليس هناك نشر لمعلومات وبيانات إلا من خلال الصحافة المحلية وتحظى هذه البيانات والمعلومات باهتمام خاص من عضو مجلس النواب عن المنطقة وأعضاء المجلس البلدي في المحافظة.



منطقة تلال مدافن عالي الأثرية

- عدم وجود أي مؤسسات حرفية متخصصة، كما ينعدم الوعي بأهمية هذه المؤسسات.
- لازالت الصناعات الحرفية قائمة على ما يتوارثه الأبناء عن الآباء، لكن هذه الحرف لا تعدو كونها حرفاً يدوية منفصلة عن التراث.

### قضايا تعبئة الموارد

- يستقي الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى موارد للمساهمة في تطوير المناطق التاريخية مما يُعتمد من موازنات خاصة لتلك المشاريع ضمن إطار الموازنة العامة للمملكة، وكذلك ما تحصله من رسوم على الخدمات البلدية المختلفة.
- تقوم المؤسسة الخيرية الملكية بإعادة بناء المساكن القديمة والأبلة للسقوط.
- تعاني المحافظة من نقص الموارد المالية للحفاظ على المناطق التاريخية والتراثية.
- تقتصر الأنشطة الاقتصادية بالمناطق الأثرية على تلك المرتبطة بالسياحة، وأهمها صناعة الفخار التي طالما اشتهرت بها منطقة عالي تاريخياً وارتبطت بها.

### بناء القدرات والتدريب

- هناك نقص في تدريب المخططين المحليين على المحافظة على الطابع الخاص للمناطق التاريخية والتراثية من قبل وزارة الثقافة.
- هناك احتياج لتكوين كوادر محلية قادرة على صيانة المناطق التاريخية والتراثية.



### الإطار المؤسسي

- يتعاون الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى مع وزارة الثقافة والإعلام في منح التراخيص، وتجميل الشوارع المؤدية إلى المناطق التاريخية، كما أن لها دوراً تنفيذياً في تطوير البنية الأساسية والخدمات والمرافق، لكنها لا تتخذ أي قرارات.
- هناك تداخل في الأدوار بين المحافظة والجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة والمجلس البلدي، ولذا فلا بد من تحديد الاختصاصات.
- تعمل مؤسسات المجتمع المدني على التوعية بأهمية التاريخ وشواهد من الآثار.

صفحة	المشروع المقترح	قضايا المناطق التراثية رقم (1)
	مشروع	

صفحة	المشروع المقترح	قضايا المناطق التراثية رقم (2)
	مشروع	

## الإدارة الحضرية

### خلفية عن الإدارة الحضرية في المحافظة

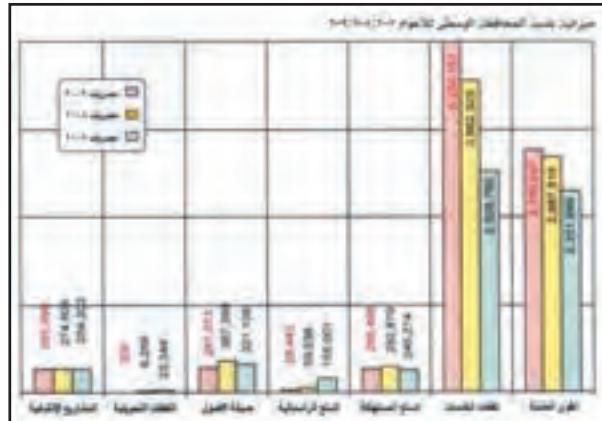
- بلغت ميزانية السلع الرأسمالية 28.443 ديناراً في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 0.5 % عن عام 2008 و 82 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية صيانة الأصول 287.073 ديناراً في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 22 % عن عام 2008 و 11 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية النفقات التحويلية 300 دينار في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 96 % عن عام 2008 و 99 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية المشاريع الاستثمارية 265.988 ديناراً في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 3 % عن عام 2008 وزيادة ما نسبته 0.7 % عن عام 2007.

- يتم تعيين المحافظ بمرسوم ملكي.
- يتم تعيين مدير عام الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بمرسوم ملكي.
- يتم تعيين مدراء الإدارات في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة من قبل رئيس الوزراء.
- بينما يتم تعيين رؤساء أقسام إدارات الجهاز التنفيذي من قبل وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني.
- يتم انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي للمحافظة بشكل ديمقراطي حر من قبل المواطنين.
- يتكون المجلس البلدي للمحافظة الوسطى من 9 أعضاء دون أي تمثيل نسائي.
- يرفع المجلس البلدي توصياته ومقترحاته إلى وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني.



### قضايا تعبئة الموارد

#### 1- الميزانيات



- بلغت ميزانية القوى العاملة 2.766.637 ديناراً في عام 2009 أي بزيادة ما نسبته 2.9 % عن عام 2008 و 20.2 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية نفقات الخدمات 5.259.151 ديناراً في عام 2009 أي بزيادة ما نسبته 48 % عن عام 2008 و 108 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية السلع المستهلكة 266.496 ديناراً في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 9 % عن عام 2008 وزيادة ما نسبته 7 % عن عام 2007.

## 2- مصادر الدخل (الإيرادات)

إيرادات بلدية المحافظة الوسطى في عام 2009

### قضايا الأداء والمسؤولية

نوع الإيراد	القيمة	المعدل	مصدر التحصيل
الرسوم المأجور للبيوت	942,000	45.04%	1,972
رسوم البيوت	798,000	38.64%	3,837
مجموع إيرادات البيوت	1,740,000	83.68%	5,809
رسوم سكن استثماري	900,000	42.51%	3,335
رسوم السوق	220,000	10.45%	1,015
إيجار الأملاك	780,000	36.94%	3,675
إيجار الأسواق	80,000	3.81%	1,175
مشاريع التطوير	700,000	32.72%	3,175
إيجارات الأحياء	0	0%	0
الإيجارات الاستثمارية	50,000	2.34%	1,825
مجموع إيرادات الصندوق المشترك	2,090,000	98.77%	11,025
مجموع الإيرادات	2,260,000	100%	16,834

أ- الرسوم التي تحصلها بلدية المحافظة الوسطى من السكان القاطنين في مناطق المحافظة:

■ رسوم البيوت.

■ الرسوم العامة المتنوعة وتشمل:

= إجازات التعمير = الزوايا = مخلفات البناء  
= مخلفات النظافة

= إصدار الشهادات = الإعلانات = يرامل القمامة  
= المناقصات

= السجلات التجارية = نزع البلاعات = أشغال الطرق  
= الطوابع الهندسية

= اللوحات المعدنية = الفوائد البنكية = أخرى

■ بلغت قيمة إيرادات بلدية المحافظة الوسطى 1,519,398 ديناراً في عام 2009.

ب- الرسوم المحصلة من الصندوق المشترك لكل بلديات محافظات البحرين:

■ رسوم السكن الاستثماري.

■ رسوم السوق.

■ إيجار الأملاك.

■ إيجار الأسواق.

■ مشاريع التطوير.

■ إيجارات الأكشاك.

■ إيجارات الاستثمار.

■ بلغت قيمة إيرادات بلدية المحافظة الوسطى من الصندوق المشترك 4,586,639 ديناراً في عام 2009.

■ يسعى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة إلى تحقيق تنمية عمرانية شاملة وتوفير الخدمات البلدية المختلفة، كما يسعى الجهاز إلى الارتقاء بمستوى الخدمات البلدية إلى أعلى درجات الجودة وتطبيق نظام الجودة الشاملة وتنمية الموارد البشرية واستخدام أفضل المعايير والنظم والتقنيات الحديثة.

■ ينظم قانون البلديات الصادر بمرسوم ملكي رقم (35) لسنة 2001، اختصاصات البلديات والمجلس البلدي. وتبين اللائحة التنفيذية منه حقوق المواطنين في الحصول على الخدمات وكيفية تنظيم الخدمات فيها، كما تصدر قرارات وزارية من الوزير المختص (وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني) تحدد آليات العمل الجديدة ومقايير الرسوم البلدية وغيرها.

■ تختص لجنة المناقصات في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بالنظر في المناقصات التي تقل قيمتها عن 10 آلاف دينار، أما المناقصات التي تفوق 10 آلاف دينار فينظر فيها مجلس المناقصات المشكل من قبل مجلس الوزراء لجميع الوزارات الحكومية، ويتم إعلان أسماء من رست عليهم المناقصات في الصحف المحلية.

■ يتم نشر ميزانيات الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة ويمكن الإطلاع عليها في التقارير السنوية الإعلامية التي تصدر عن كل بلدية في نهاية كل عام، وعادة ما تنشر في الصحافة المحلية في ذكرى اليوم الوطني للبحرين (16 ديسمبر 2010).

■ هناك تدقيق مستقل لحسابات الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة ومصرفاتها وإيراداتها من قبل ديوان الرقابة المالية، حيث يرفع ديوان الرقابة تقريراً شاملاً نهاية كل عام إلى الملك عن كل الوزارات والهيئات الحكومية وتنشر في الصحف المحلية بنود التقرير.

■ يوجد لدى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة مدقق حسابات يتبع المدير العام مباشرة، وتكون وظيفته التدقيق بصورة شاملة على جميع الحسابات البلدية من ميزانية وإيرادات وصرف شيكات وغيرها، ويرفع تقارير دورية للمدير العام.

■ يشكل الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة لجان التحقيق الخاصة بأي نوع من أنواع الاختلاسات أو السرقات أو الفساد المالي والإداري بقرار من المدير العام.

■ يقوم الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بتنظيف جميع الشوارع العامة والمساهمة في حملات النظافة الشاملة للمناطق والسواحل وغيرها، وكذلك إنشاء الأسواق العامة والشعبية لارتقاء

ملحوظة: تتسم هيكلية إدارة الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى بمركزية اتخاذ القرار من خلال تركيز الصلاحيات في يد المدير العام.

### الإطار المؤسسي

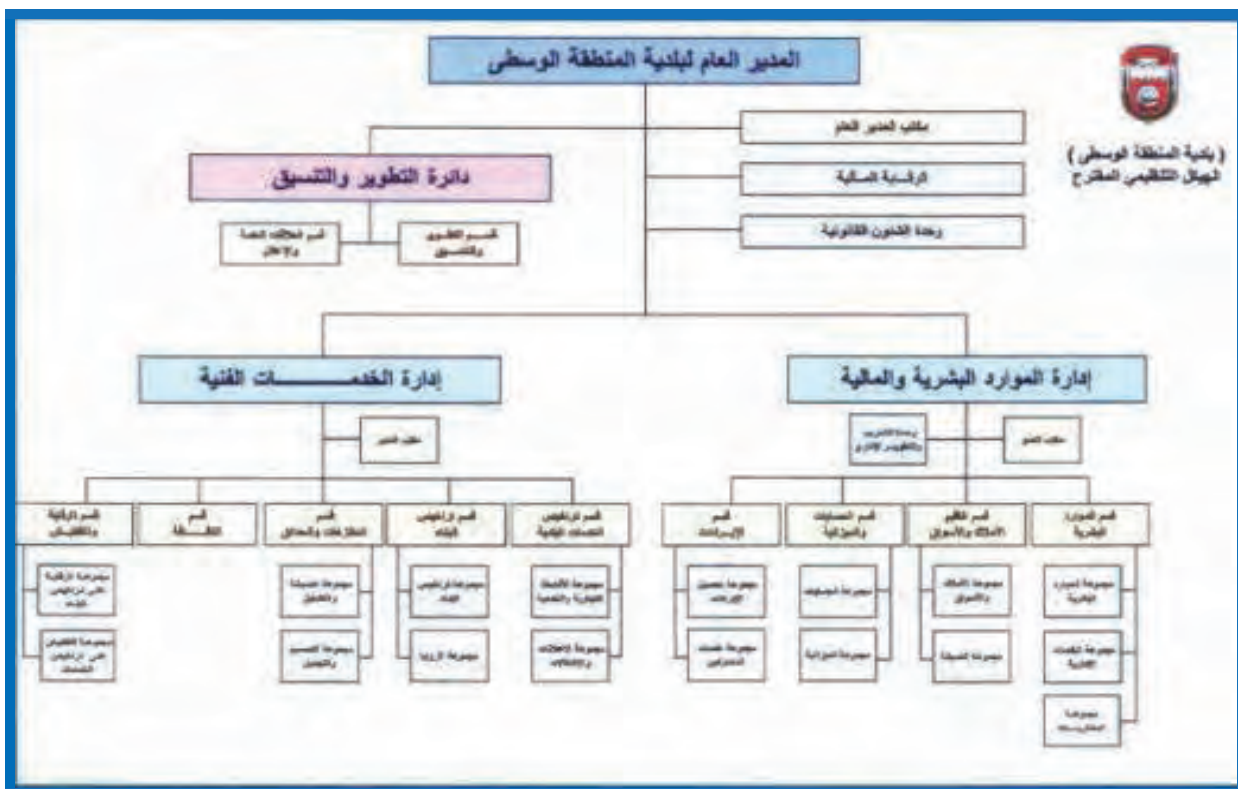
- يوجد تمثيل نسائي واضح في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة، وذلك بناءً على كفاءة كل عنصر (إذ لدى الجهاز مديرية للخدمات الفنية، وثلاثة رؤساء أقسام من النساء وبعض المهندسات ومجموعة كبيرة من الأخصائيات)، وأما المجلس البلدي فينتخب من قبل الناس مباشرة ولا يوجد به حالياً تمثيل نسائي.
- يشمل التدريب والتطوير جميع موظفي الجهاز التنفيذي للبلدية سواء كانوا نساءً أو رجالاً.
- لا يوجد تضمين مباشر للمجتمع المدني في أعمال الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة، ولكن يتم إشراك المجلس البلدي الممثل المنتخب للمجتمع المحلي في التخطيط وتحديد أولوية المشروعات وغيرها.
- اهتمامات النوع يختص بها المجلس الأعلى للمرأة إذ هو الذي يشرف بحكم اختصاصاته التي منحها القانون على دعم المرأة في جميع المجالات (السياسية والفكرية والصحية والقانونية).
- مشاركة النساء في القرارات التي تخص الإمداد بالخدمات الحضرية تأتي من خلال المجلس البلدي الذي يمثل المجتمع المحلي (نساءً ورجالاً).

بالتعاون مع جهات الاختصاص مثل: وزارة الأشغال وهيئة الإسكان ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الصناعة والتجارة وغيرها.

### قضايا رفع الفقر والتمكين

- تقوم وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني بالمهام الآتية:
  - تخفيض الرسوم البلدية على المواطنين.
  - دفع الإعانات للبيوت الآيلة للسقوط.
- تقوم هيئة الإسكان ضمن برنامج المكرمات الملكية بالمهام الآتية:
  - إلغاء بعض قروض الإسكان الحكومي للمواطنين.
  - تخفيض أقساط الإسكان الحكومي.
  - منح 100 دينار كبديل إسكان للعائلات الفقيرة.
- تقوم الهيئة الخيرية الملكية ضمن المكرمات الملكية بالمهام الآتية:
  - دفع رواتب للأرامل والأيتام.
- تقوم وزارة الكهرباء والماء بتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء بالمهام الآتية:
  - تقسيم دفع رسوم الكهرباء والماء المتأخرة للمواطنين.
  - تخفيض أسعار الكهرباء والماء لذوي الدخل المحدود.
- يقوم بنك الأسرة بالمهام الآتية:
  - منح الأسرة 70 ديناراً تزداد إلى 120 ديناراً حسب عدد أفراد الأسرة.
  - منح 50 ديناراً لكل معاق دينار للأسرة التي تفقد منزلها نتيجة الحرق.

### الهيكل الإداري لبلدية المحافظة الوسطى





## 2- موظفو الجهاز الإداري لبلدية المنطقة الوسطى:

عدد الموظفين الموجودين		الإدارة
الذكور	الإناث	
١٢	٩	المجلس البلدي
٩	١٣	مكتب المدير العام
٨٩	١١	إدارة الموارد البشرية والمالية
١٦١	١١	إدارة الخدمات الفنية
١٢٧	٤٤	المجموع

- يشارك الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة المجتمع المدني عن طريق نوابه في المجلس البلدي المنتخب.
- يوجد تنسيق ودعم متواصل بين وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة الإسكان (الإدارة العمرانية)، والتنسيق يكون بحسب الحاجة، وتحكم العلاقة بين الطرفين قوانين تنظم عمل كل طرف حسب اختصاصه.
- تدريب طويل الأمد للقيادات.
- التدريب لشاغلي الوظائف الفنية خاصة في مجال الهندسة والمعلومات.
- التدريب على تحسين أداء الأعمال اليومية.



## بناء القدرات والتدريب

- يسعى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى للتعاون بشكل عام مع جميع المؤسسات والجهات الحكومية الرسمية وذلك في إطار التوجيهات العليا الصادرة من قبل رئاسة الوزراء.



صفحة	المشروع المقترح	قضايا الإدارة المحلية رقم (1)
	مشروع	

صفحة	المشروع المقترح	قضايا الإدارة المحلية رقم (2)

## ظروف المأوى والمناطق القديمة

### خلفية عن المناطق القديمة

- تم حصر المباني المهجورة والمتهاكة في المحافظة والتي بلغت 421 مبنى في عام 2001، تتوزع على النحو الآتي: سترة 109 مباني، المنطقة الوسطى 109 مباني، مدينة عيسى 37 مبنى، الرفاع 166 مبنى.

البيانات حسب المنطقة ونوع الاستخدام - لعام 2001  
Buildings By Region and Building Type Usage - 2001 Census

Region	المساحة Area	نوع الاستخدام Building Usage Type					
		الزراعة Agriculture	مستودع Warehouse	صناعي Industrial	سكني والتجارة Residential & Shop	مكتب Office	سكني Other
سترة	1,000	11	10	100	100	602	1,227
المنطقة الوسطى	4,220	79	100	1,144	100	800	1,443
مدينة عيسى	1,251	0	0	200	40	275	1,766
الرفاع	12,274	102	100	1,400	250	400	1,652

التوزيع النسبي  
Percent Distribution

Region	الزراعة Agriculture	مستودع Warehouse	صناعي Industrial	سكني والتجارة Residential & Shop	مكتب Office	سكني Other
سترة	0.9	1.0	9.9	9.9	49.2	18.8
المنطقة الوسطى	1.9	2.4	26.7	2.4	19.1	18.8
مدينة عيسى	0.0	0.0	16.0	3.2	22.0	38.2
الرفاع	0.8	0.8	11.4	2.0	3.3	10.7

© 2001 Census and Statistics Department  
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system, without the prior written permission of the Director General of Statistics.  
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system, without the prior written permission of the Director General of Statistics.

- أعداد المباني الآيلة للسقوط في تزايد مستمر، وقد بلغ عدد طلبات المواطنين لإعادة تأهيل منازلهم الآيلة للسقوط 1579 طلباً عام 2009.

### السياسات والتشريعات ونظم المدينة:

- جميع الإجراءات والنظم والقوانين البلدية تطبق على جميع المواطنين بلا استثناء.
- تشجع السلطة المحلية الارتقاء بالمناطق القديمة والمتدهورة من خلال برامج التطوير، ويوجد مخططات استعمالات أراضي معتمدة للمحافظة.
- توجد عدة قوانين لنظام المدينة مثل: قانون التقسيم، قانون التخطيط العمراني، قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة.
- يوجد تشريع وقانون يلزم التنظيم والتخطيط، ولكن يرفض تنفيذه من قبل الملاك.
- هناك مؤشر فعال وهو العرف الاجتماعي، وهو السائد بعدم إخلاء السكان الفقراء من منازلهم.

### ضمان الحيابة

- على مستوى المحافظة لا يوجد ما يهدد ضمان الحيابة بالطرده، سواء للملاك او المستأجرين.
- لا يوجد للبلدية ملكية حيابة والسلطة لا تخلي السكان من المناطق المتدهورة، وهناك فقط حالات فردية للبيوت الآيلة للسقوط، كما أن اشعارات البلدية بالإخلاء كثيرة وغير مؤثرة.

- ضمان الحيابة موجود، وعند النزاع بين أي طرفين يتم حسمه من خلال المحكمة وبموجب القانون المدني، وان طرد الفقير نادر الحصول.
- ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يمتلكن العقارات بنسبة تصل إلى الثلث، ووربما يُعزى ذلك إلى تسجيل الرجل بعض عقاراته لزوجاته في حال اقترانه بأكثر من واحدة، أو أن يعمد الموظف إلى تسجيل عقاره باسم زوجته ليتمكن من الحصول على خدمة إسكانية.

### توفير المأوى المناسب والخدمات

- يتم تطوير المساكن المتدهورة عن طريق منحة من الدولة إما بهدم وإعادة بناء جديد للمسكن أو ترميم القديم. وخلال هذه العملية يتم إسكان العائلة بصورة مؤقتة لحين الانتهاء من الهدم والبناء وتعتبر كل هذه هبة ملكية سامية.



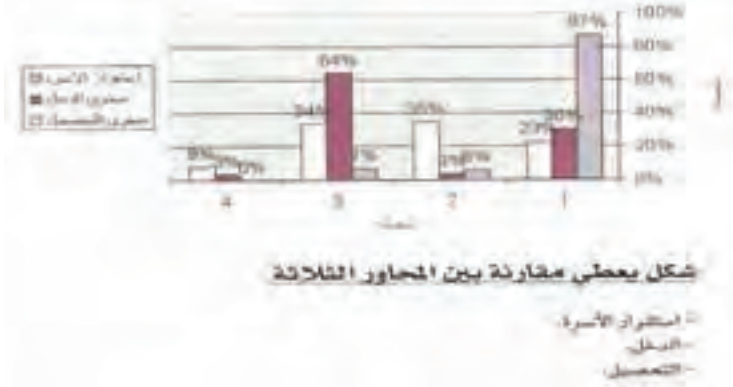
- تصل أعداد البيوت المتدهورة / المتهاكة إلى 300 منزل خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن الشروط أن تكون العائلة مالكة وليست مؤجرة، وأن لا يكون للعائلة مورد يمكنها من عملية التجديد.
- هناك مقترح لا يزال تحت الدراسة لإعطاء قروض مبسطة عن طريق البنوك لترميم المباني لذوي الدخل المحدود.



## بناء القدرات والتدريب

- يتوفر قسم خاص لتدريب الموظفين في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة. للارتقاء بمستواهم الإداري والفني وفقاً لخطة معدة.
- يتم التنسيق في بناء القدرات والتدريب مع المجلس البلدي، ويدخل المجلس البلدي في عملية تدريب وتطوير الكوادر المعنية بالارتقاء بسكن الفقراء.
- تأتي بعض برامج بناء القدرات من المنظمات الدولية، ويتم الاتفاق عليها بما يتلاءم مع دعم الأولويات والاحتياجات.
- تلعب المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمطبوعات دوراً مهماً في بناء القدرات والتوعية.
- لجمعية المهندسين البحرينيين دور في بناء القدرات، إذ تم في مارس 2010 التنسيق بين الجمعية ووزارة العمل والقطاع الخاص لتدريب المهندسين حديثي التخرج لتهيئتهم للانخراط في الحياة المهنية.
- هناك تركيز خاص على أحياء المناطق الفقيرة ضمن دورات تطوير القدرات.

ولمشروع إعادة بناء وترميم البيوت الأيلة للسقوط نتائجه الإيجابية على سكان تلك المباني، وذلك من حيث: الاستقرار الأسري، ورفع الدخل، وتحسن مستوى التحصيل العلمي.



تقدم البلدية منحاً لترميم البيوت القديمة بحد أقصى 3000 دينار للبيت الواحد، وذلك بناء على توصية من المهندسين المختصين، وقد تم ترميم 3500 منزل عن طريق هذه المنح.

تم تنفيذ مشروع عوازل الأمطار لسقوف المنازل إلى 6000 منزل. وهذا يعتبر ضمن مشروع الطوارئ.

## تعبئة الموارد للفقراء

- تشكل الحكومة مصدر التعبئة الرئيس للموارد، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه الجمعيات الخيرية (منظمات المجتمع المدني).
- يعطي بنك الإسكان قروضاً للترميم والبناء، وشراء العقارات بضمان الراتب والعقار، وتحدد قيمة القروض بـ 20% من إجمالي الاستثمار المطلوب.

## الدعم المؤسسي

- يوجد نظام دعم لتوفير الخدمات والمرافق كافة وهي من اختصاص وزارة الكهرباء والماء، ووزارة الأشغال.
- تنحصر مسؤولية الدعم في وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، وعلى الرغم من أن البلدية لا تتمتع إلا بصلاحيات محدودة في هذا المجال. فإن هناك إشراك للشركات والمؤسسات في عملية تطوير المناطق والقرى وضمن المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة.



صفحة	المشروع المقترح	قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (1)
	مشروع	

صفحة	المشروع المقترح	قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (2)
	مشروع	

## قضايا النوع

### خلفية عن قضايا النوع في البحرين

يكفل دستور البحرين المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

يمنح الدستور جميع المواطنين حق التعليم والرعاية الصحية والتملك والإسكان والعمل وحق الدفاع عن الوطن وحق الانخراط في الأنشطة الاقتصادية.

رغم أن الدستور لا يميز بين الناس على أساس النوع الاجتماعي إلا أنه لا توجد قوانين مباشرة تمنع التمييز، ولا يحوي قانون العقوبات رقم 15 لسنة 1976 على أي أحكام لمعاقبة الأفراد الذين يبدون بالعنف ضد المرأة سواءً في مكان العمل أو غيره في المجتمع.

حققت البحرين إنجازات كبيرة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حيث مساواة الجنسين في التعليم والوظائف العامة.

تتفوق الإناث على الذكور في مستوى التحصيل العلمي في مختلف المراحل، فضلاً عن كونهن أعلى عدداً من الذكور في مختلف المراحل الدراسية وأكثر تفوقاً.

انعكس تفوق الإناث إيجاباً على دخول المرأة البحرينية سوق العمل وارتفاع فرص توظيفها في القطاع العام أو الخاص رغم الصعوبات واستمرار بعض أشكال التمييز ضدها، وبينما تشغل أكثرية النساء وظائف الدخل الأقل في معظم قطاعات العمل فإن قلة منهن يشغلن المناصب القيادية في هذه القطاعات.

ازداد دور النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ونسبة حضورهن في الجمعيات السياسية والأهلية، إذ تشكل أكثر من 4000 امرأة اليوم ما نسبته 60% من كامل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، وفي حين تبوأ العديد منهن مواقع قيادية في الجمعيات الأهلية الرعائية والنسائية نجد أنهن لا يمثلن إلا قوى غير مؤثرة في الجمعيات الدينية والسياسية وبعض الجمعيات المهنية والنقابات العمالية.

احتلت المرأة في السنوات الأخيرة وبدعم من الدولة، مواقع قيادية في الدولة على مستوى الوزراء والسفراء ومجلسي النواب والشورى، رغم عدم تناسب هذه الإنجازات مع الطموحات ومع مستوى ونسبة النساء المتعلمات والعاملات.

بيّنت نتائج الانتخابات مشاركة المرأة المرتفعة في التصويت، بيد أن النجاح في الانتخابات النيابية والمجلس البلدي للمرأة على حد سواء كان ضعيفاً نظراً للدور الأساسي للعوامل الاجتماعية والثقافية.

## المجلس الأعلى للمرأة

تأسس المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001. وهو مؤسسة شبه رسمية تُعنى بشؤون المرأة، ومن مهماته اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة وإدماجها في برامج التنمية الشاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدها ومتابعة تقييم السياسة العامة في برامج المرأة وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة.



المجلس الأعلى للمرأة  
Supreme Council for Women

صدر عن المجلس الأعلى للمرأة توصيات عديدة من شأنها تقليص فجوة التمييز بين الجنسين بما يتناسب مع الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين، خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 2002.

قام المجلس الأعلى للمرأة في عام 2006 بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تكمن أهدافها في تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة، وقد تمت ترجمتها إلى خطة عمل وطنية.

تشرف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة على تنفيذ هذه الخطة المتكاملة عبر جهاز الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية.



## قضايا سياسة النوع



### قضايا المسؤولية

- لا علاقة للبلدية بإزالة العنف ضد النساء في المنزل والأماكن العامة، كما لا توجد خطوات متخذة من الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة لضمان الأمن وتخفيف حدوث الاعتداء على النساء في المنزل والأماكن العامة.
- حالات العنف الجسدي ضد النساء المعلن عنها قليلة جداً، إذ أنها تظل حبيسة الأسرة، وتتناولها أحياناً الصحافة المحلية.
- تسجل وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات النسائية حالات العنف ضد المرأة، لكن تشترط تسجيلها أولاً في مراكز الشرطة قبل إيواء النساء اللاتي يتعرضن للعنف في المراكز أو الدور التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية النسائية، ولا علاقة للبلدية بهذه القضايا.
- لا توجد إجراءات متخذة من الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة لتقديم الخدمات لضحايا العنف المنزلي والجنسي من النساء، وإنما توفر المراكز أو دور الإيواء التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية النسائية بعض الخدمات الطبية والاستشارات والمساعدات القانونية لضحايا العنف المنزلي من النساء.
- لم يحظ ضحايا العنف ضد النوع الاجتماعي بأي دعم حكومي إلا في الأونة الأخيرة حين أسست دار الأمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لحماية المتعرضات للعنف الأسري في عام 2006.

- يختص المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات الأهلية النسائية بقضايا سياسة النوع.
- لا توجد عوائق تعوق تقدم النساء في المحافظة الوسطى سوى تلك المرتبطة بالعادات والتقاليد الاجتماعية، ورغم عدم وجود تحفظ على دعم المرأة، إلا أن معظم المشاريع المدعومة مشاريع نمطية كالطبخ والخياطة وما إلى ذلك، مما يعني أن الحاجة لا تزال ماسة إلى مشاريع تختص بتمكين المرأة.
- من أبرز القوانين التي تحد من عمل ونشاطات المرأة عدم السماح لها بالعمل ليلاً، بالإضافة إلى كثرة إجازات العمل التي تستحقها المرأة من 3 إلى 6 أشهر في إجازات الولادة والرضاعة وفترة العدة، مما يؤدي بأصحاب العمل في القطاع الخاص إلى العزوف عن توظيفها، فضلاً عن المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم الحكومي جراء هذه الإجازات.
- لا تتوفر سياسة تخص النوع الاجتماعي لدى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى. كما أن تجريم العنف لا علاقة له بالجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة، إذ أن هناك سياسات عامة واتفاقيات دولية لدى مملكة البحرين، كما أن الحكم في قضايا العنف وأشكاله هو من اختصاص القانون المدني المعمول به في البحرين.
- لا يقوم الجهاز التنفيذي للبلدية بجمع البيانات الخاصة بفيروس نقص المناعة (الإيدز)، إذ أنها من اختصاص وزارة الصحة التي تصنفها حسب النوع الاجتماعي والجنسية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة العامة.
- لا يزال التحدي قائماً بالنسبة للإيدز رغم ما أحرز من تقدم في مكافحته وعلاجه، فالحالات المسجلة رسمياً هي أقل من الحالات الحقيقية بسبب إخفاء المرض لاعتبارات دينية واجتماعية.
- تقوم السياسة الصحية في مجال مكافحة الإيدز على فحص الفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس، وتكثر الحالات بين العمالة الوافدة القادمة من دول آسيوية والذين يتم فحصهم عند قدومهم إلى البحرين.



## بناء القدرات والتدريب

- يشمل التدريب والتطوير جميع الموظفين في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة دون مراعاة النوع الاجتماعي، ويوجد لدى الدولة مجموعة من الجوائز والحوافز لتمكين المرأة ورفع من شأنها في جميع النواحي مثل: جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم حرم الملك رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.
- يوجد تدريب للمسؤولين الحكوميين على رفع الاهتمام تجاه النوع ولكن على نطاق ضيق من خلال ما يقوم به المجلس الأعلى للمرأة أو بايعاز منه.
- قامت الدولة بتوفير دورات تدريبية للقضاة المتعاملين بقضايا العنف الأسري، كما قامت بتوظيف المزيد من الشرطة النسائية، وعدلت قانون 26 لسنة 1986 لتسهيل إجراءات المحاكم الشرعية، خاصة في مجالي النفقة وحضانة الأطفال.
- أسس المجلس الأعلى للمرأة خطأً ساخنًا مجانيًا لتقديم الدعم والمشورة القانونية لضحايا العنف ضد النوع الاجتماعي، وأقام عدة مؤتمرات ودورات تدريبية لمجموعات مختلفة بما فيهم القضاة لتناول موضوع العنف ضد النوع الاجتماعي.
- قيام جمعية سيدات الأعمال البحرينية بتوفير فرص التدريب للمرأة بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية وبرامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي.
- وزارة الصحة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الصحة العامة هي المؤسسات المهمة بالتوعية والتدريب على مكافحة مرض الإيدز.
- دعم بناء القدرات التي تخص قضايا النوع يقوم به المجلس الأعلى للمرأة بشكل رئيس بالتعاون مع الوزارات الحكومية، خاصة وزارة التنمية الاجتماعية كما تقوم به المؤسسة الخيرية الملكية من خلال الاهتمام بالأيتام والأرامل إضافة إلى الجمعيات الأهلية النسائية.

لا تتوفر قاعدة بيانات مصنفة طبقاً للنوع ليقوم على أساسها التخطيط والإمداد بالخدمات، إذ أن هذا النوع من التخطيط غير واضح في كثير من المؤسسات، ولا يرقى تعاون الجمعيات الأهلية النسائية مع باقي الهيئات في الدولة إلى المستوى المطلوب.



## قضايا التمكين

- لا يوجد في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة وحدة نوع أو مكتب لشؤون النوع أو مسؤول حكومي يروج لتمكين النساء في المحافظة، إذ أن هناك عدداً من قضايا تمكين المرأة تمارس بحكم مساواة الدستور بين الجنسين.
- يروج المجلس الأعلى للمرأة وعدد من الجمعيات الأهلية النسائية بنشاط لكثير من قضايا تمكين النساء في المحافظة، خاصة التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي كدعم مصادر الدخل للمرأة والحصول على الائتمان وخدمات رعاية الطفولة للمرأة العاملة وزيادة عدد السيدات العاملات في المجالات الفنية والمهنية في الهياكل التنظيمية لقطاعات العمل المختلفة.
- وزارة الصحة وما علاقة الصحة بتوضاب التمكين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الصحة العامة هي المؤسسات النشطة في الترويج والاهتمام بالتوعية ومكافحة مرض الإيدز.
- تعتبر الخدمات الصحية وفقاً للدستور أحد المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق الدولة التي تقوم بتوفير حدود الأمان الصحي عن طريق مرافقها وأجهزتها الصحية المختلفة.
- نسبة الإناث في بلدية المحافظة الوسطى

نسبة الإناث	عدد الموظفين		الإدارة
	الإناث	الذكور	
43 %	9	12	المجلس البلدي
59 %	13	9	مكتب المدير العام
11 %	11	89	إدارة الموارد البشرية والمالية
6 %	11	161	إدارة الخدمات الفنية
14 %	44	271	المجموع

## نماذج من المشروعات الجارية

اسم المؤسسة	أهداف المشروع	اسم المشروع	
وزارة التنمية الاجتماعية	تقييد حالات الزيارة وتسليم الأطفال عن طريق المراكز وتوفير الأجواء المناسبة والمرحة لزيارة الأبناء مع والديهم	استقبال المطلقات مع أبنائهم في المراكز الاجتماعية	1
المجلس الأعلى للمرأة	سد احتياجات المرأة البحرينية والزوجة الأجنبية الحاضنة لأبناء بحريني الجنسية من خلال توفير الدعم العيني بصورة عاجلة وفورية لهذه الفئة التي تمر بظروف اجتماعية واقتصادية طارئة	برنامج لدعم المرأة البحرينية للحالات الطارئة	2
وزارة التنمية الاجتماعية	تقديم المأوى لفئة النساء والقصر المعرضات للعنف الأسري والاجتماعي	دار الأمان	3
جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية	منح الجنسية البحرينية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحرينيين	الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية البحرينية لأبناء المرأة البحرينية	4
الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم	تقديم الخدمات التي يحتاجها ذوو الإعاقة في منزله	وحدة الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة	5

أقامت بعض الجهات الحكومية والجهات الأهلية عدة مشروعات لتعزيز مكانة المرأة وتمكينها اقتصادياً ومن أبرز هذه المشاريع:

- مشروع الأسر المنتجة لإدارة مشاريع بسيطة من المنزل بتمويل من الجهات الحكومية.
- بنك الأسرة الذي تم تأسيسه من قبل المجلس الأعلى للمرأة لرفع مستوى المعيشة للأسر ذوي الدخل المحدود وإيجاد فرص العمل لهن.
- توفير برامج قروض لمشروعات متناهية الصغر لتشجيع المرأة على إقامة مشاريع خاصة بشكل بسيط من قبل العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وبمساعدة من برامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي.
- القروض التي يقدمها بنك البحرين للتنمية، وقروض صغيرة وقروض أكبر قليلاً لإقامة المشاريع الخاصة، وتخدم النوع الاجتماعي في غالبها، إذ تشكل المرأة 73% من مجمل المستفيدين من هذه القروض.
- كما أن أبرز المشاريع المقامة لتعزيز مكانة المرأة وتمكينها اجتماعياً في المحافظة الوسطى وغيرها من المحافظات هي:



صفحة	المشروع المقترح	قضايا النوع رقم (1)
	مشروع	

صفحة	المشروع المقترح	قضايا النوع رقم (2)
	مشروع	



## البيئة الحضرية

### خلفية عامة

- للبيئة عامة والبحرية خاصة منزلة كبيرة في نفوس الكثير من أهل البحرين وهو عائد منذ القدم لتعلقهم بمصدر رزقهم الأساس وهو صيد اللؤلؤ والسمك.
- لكن مشكلة خليج توبلي ونفوق الأسماك فيه وعرض الحلول التي اتخذت للتقليل من الأضرار وإعادة الخليج لما كان عليه أصبح المحور الأساس في قطاع البيئة.



- تلوث مياه السواحل نتيجة إلقاء المصانع للصرف الصناعي .
- مشكلة الردم العشوائي للبحر والذي غير ايكولوجية المنطقة في أماكن الردم.
- ارتفاع مستويات تلوث الهواء بسبب أحواض معالجة الصرف المكشوفة
- تأثر المناطق المجاورة للشوارع المزدحمة بعماد المركبات والضوضاء . وقد ورد في سجلات المخالفات المرورية بسبب انبعاث العوادم من المركبات بين الفترة 2003-2007 أنها زادت بنسبة ثلاثة أضعاف . حيث سجلت 1774 مخالفة مرورية عام 2007، بينما لم تزد عدد المركبات في الطريق عن 1/6 عددها لنفس الفترة.
- انتشار أبراج الاتصال الهوائية وتداخلها مع الكتل السكنية والتي تبتث موجات (طاقة أشعة كهرومغناطيسية) التي قد تؤثر سلباً على الإنسان.
- تلوث الشوارع الخدمية بزيوت ونفايات ورش تصليح المركبات.
- التلوث البصري نتيجة الاستخدام المختلط غير المخطط وأيضاً نتيجة سوء استخدام الأرصفة وغياب عنصر التشجير والتنسيق.

### محاولات وجهود للحد من المشكلات البيئية:

- صدور القرار الملكي بجعل خليج توبلي محمية طبيعية لإعادته إلى طبيعته .
- وضعت دراسة لعملية تدوير الصرف الصحي في المنطقة المجاورة لتوبلي .
- هناك دراسات لتحديد درجة التلوث والتأثير من قبل المصانع العديدة الموجودة في منطقة سترة .

### المشكلات البيئية في المحافظة الوسطى

- مشكلة تلوث خليج توبلي بواسطة مياه الصرف الصحي المعالجة بشكل غير جيد.





## الدعم المؤسسي:

- يعتبر وجود محميات طبيعية في المحافظة الوسطى، ووجود جمعيات مؤسسية أهلية لحماية البيئة أن للوعي البيئي حضور قادر على التأثير والتطور.
- هناك دعم واضح للبيئة وحمايتها من التلوث بأنواعه وهذا ما أكد عليه مواطنو المحافظة وبلديتها.
- وجود أجهزة رقابية على تنفيذ الأحكام والتعليمات الخاصة بحماية البيئة وأهمها الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.



## مصادر تعبئة الموارد في المحافظة

- يتم تعبئة الموارد بشكل رئيس من الحكومة المركزية .
- تعتمد أجهزة البيئة في المحافظة على خبرات الهيئات الحكومية ومعداتنا.
- ليس لدى إدارة البيئة في المحافظة الوسطى ميزانية خاصة أو موارد مخصصة للمجال البيئي.
- تكاد تكون الحوافز العينية شبه معدومة للعاملين في مجال دعم البيئة في المحافظة.



## بناء القدرات والتدريب

- هناك عدة جمعيات أهلية تدرب المتطوعين على تنظيف وإزالة الشوائب من سواحل المحافظة.
- للبلدية قسم متخصص يقوم بعملية إقامة دورات تاهيلية للارتقاء بمستوى أداء العاملين في مجال البيئة .
- يساهم المجلس البلدي في تنظيم هذه الدورات ويقدم لها الدعم بشكل فعال.



صفحة	المشروع المقترح	قضايا البيئة الحضرية رقم (1)
	مشروع	

صفحة	المشروع المقترح	قضايا البيئة الحضرية رقم (2)
	مشروع	



## البنية الحضرية الأساسية

### توفير الخدمات

- على الرغم من وجود فائض في مياه الشرب يصل إلى 5-10% من حجم الاستهلاك، فإن بعض الشبكات القائمة تحتاج إلى تجديد لأنها أصبحت قديمة تعاني من التسربات، ويجري البحث عن طريقة لتأهيل هذه الشبكات.
- وتفتقر إلى الصرف الصحي في مرحلة التطوير والمعالجة وإنشاء شبكة لنقل المياه العادمة من المواقع إلى المحطات لمعالجتها وضخها إلى المزارع وأشجار تجميل الشوارع.
- إمداد الخدمات مقابل الزيادة السكانية قائم حيث يتم مد خدمات البنى التحتية إلى كافة القطاعات في باقي المناطق الجديدة.
- يقدم الصرف الصحي كخدمة مجانية ولكن هناك مقترحاً لوضع تكلفة لهذه الخدمة.
- من دراسة جداول نوع وكمية المخلفات التي تم التخلص منها في المحافظة الوسطى يتضح أن المخلفات المنزلية هي الأكبر كمياً لعام 2009 (نحو 74 ألف طن)، تليها المخلفات التجارية (نحو 64 ألف طن) ثم المخلفات الزراعية ومخلفات الهدم والبناء (كميات ضئيلة نسبياً).
- عدم استيعاب شبكات الصرف لمياه الأمطار المحملة بالرمال والرواسب المختلفة، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات في هذه الشبكات.
- عدم استيعاب شبكات الصرف الصحي لضغط الاستعمال المتزايد والنواتج عن التغيير في استعمالات الأراضي من سكني إلى مختلط.
- تأثر انسيابية عمل شبكات الصرف جراء قلة وعي المواطنين، وسوء استخدامهم وتجاوزهم.
- ضعف العناية بتبليط أرصفة الأحياء السكنية. مما يؤدي إلى خلق آثار بيئية سلبية كتداخل حركة المشاة مع المركبات وإثارة الأتربة وتأثر العنصر الجمالي والنفسي.
- ضعف استخدام الأحزمة الخضراء كنطاقات عازلة لإنشاء نطاقات Zoning وهذا ما يظهر جلياً من التداخل بين معامل المعامير وأحيائها السكنية.
- تواجد الأبراج الخاصة بشركات الهواتف داخل الأحياء السكنية حيث نصبت بدون تخطيط. وقد تم تقديم طلبات بشأن إزالتها لأنها مخالفة.

### مصادر تعبئة الموارد

- يتم مراعاة الصرف لتغطية تكاليف المشاريع الخدمية مركزياً وفق الإمكانيات المادية المتوفرة وبناءً على احتياجات بلدية المحافظة الوسطى المجدولة لتنفيذ تلك المشاريع الخدمية.
- يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تنفيذ مشاريع المرافق الخدمية (مثل محطة الدور لتنقية المياه).
- تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع المجلس البلدي بدعم وتغطية تكاليف ونفقات خدمات الكهرباء والماء للأسر ذات الدخل المحدود، أما الصرف الصحي فهو مجاني.



### المشكلات الخدمية التي تواجه المحافظة

- طريقة التعامل مع الشبكات في المناطق الصناعية والخدمية، وسوء الاستخدام يؤثر على الشبكات وأدائها مثل سوء طرق إلقاء المخلفات، وسكب الزيوت من المطاعم ومحال تصليح المركبات.
- ضعف الدور الرقابي وتطبيق القانون، وكذلك ضعف التنسيق والتعاون بين البلديات والأشغال.
- عدم قدرة الطرق الرئيسية على استيعاب حجم المرور خاصة خلال ساعات الذروة مما يسبب اختناقات قاسية.



## الدعم المؤسسي:

- لا يوجد تنسيق يذكر من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف في بناء القدرات للارتقاء بالخدمات الحضرية.



- يوجد تقدم في دور الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة في توفير الخدمات والمرافق مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء وإدارة المخلفات الصلبة في المناطق القديمة.
- هناك مساندة من الوزارات والهيئات الحكومية - كهيئة الإسكان- في تحسين الخدمات ولكنها تحتاج إلى عمل أوسع وأشمل.
- هناك مساندة وشركات من قبل شركات القطاع الخاص لتمويل وإدارة المرافق الخدمية.
- يوجد تعاون مع شركات متخصصة لتوفير خدمات تنفيذ وتبليط الطرق والشوارع والصرف الصحي.
- تقوم وزارة الأشغال بصيانة دورية للخدمات في الأحياء الفقيرة.
- هناك تنسيق بين هيئة الإسكان والشركات الاستثمارية والبنوك في التمويل.
- يتم التنسيق مع جميع الوزارات والإدارات حسب الاختصاص.



صفحة	المشروع المقترح	قضايا البنية الحضرية الأساسية رقم (1) مشروع
	مشروع	

صفحة	المشروع المقترح	قضايا البنية الحضرية الأساسية رقم (2) مشروع
	مشروع	



## بناء القدرات والتدريب

- توجد أقسام للتدريب وتطوير قدرات العاملين لدى إدارة الصرف الصحي في وزارة الأشغال ودورها تأخذ في الاعتبار تغطية الاحتياجات الخدمية .
- لدى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة قسم يُعنى بتدريب الموظفين والارتقاء بمستواهم الإداري للأفضل وهو من يحدد الأولويات والسياسات التدريبية وهناك خطة معدة لعام 2010م لإنشاء قسم التدريب والتطوير .
- مساندة المجلس البلدي في إقامة ندوات مفتوحة لتثقيف الأهالي وتوعيتهم بأهمية حسن استخدام المرافق.
- مساندة جمعيات البيئة في عملية التركيز على تنمية برامج الارتقاء بالخدمات .

## قضايا تنمية الاقتصاد المحلي

### نظرة عامة



- تتوسط المحافظة الوسطى محافظات مملكة البحرين في موقع جغرافي متميز، تربطها بأجزاء المملكة شبكة جيدة من الطرق ووسائل الاتصال.
- تتنوع الأنشطة الاقتصادية في المحافظة تنوعاً كبيراً، ما بين زراعية وصناعية وتجارية وسياحية، إضافة إلى النشاط التقليدي لصيد الأسماك.
- يغلب على المحافظة الطابع الزراعي بسبب توافر العيون الطبيعية وملاءمة التربة للزراعة، وهي المحافظة التي تتكون في الأصل من مجموعة من القرى المتلاصقة مع بعضها البعض. تربط بينها مزارع النخيل.

- كما تحتوي المحافظة على واحد من أكبر مصانع البتروكيماويات في الخليج العربي، وهو (GPIC).
- تساهم الأنشطة الصناعية في تلوث هواء الأجزاء الشرقية والجنوبية من المحافظة في المعامير وسترة، كما يتعرض خليج توبلي إلى تلوث بينته البحرية بسبب محطة معالجة مياه الصرف الصحي.
- تمتلك المحافظة العديد من عناصر الجذب السياحي، وأهمها التلال والمدافن الأثرية التي يعود تاريخها إلى نحو 5000 سنة مضت، وتمثل في ذاتها ثروة وطنية يمكن استغلالها اقتصادياً، بالإضافة إلى عدد من المجمعات التجارية وسوق شعبي، ومنتجع سياحي جاذب، هو منتجع البندر.



- وللمقومات ذاتها مازالت المحافظة تحتضن نشاطاً زراعياً في عدد من قرأها، وبخاصة قرى سترة، كما أقيم بها مشروع هورة عالي الزراعي.
- تحتضن مرفأ ألبا الذي يستقبل خام البوكسيت لصناعات صهر الألمونيوم في المحافظة الجنوبية للمملكة، كما تأوي مرفأ سترة لتصدير النفط الخام والمكرر، وبها خزانات وصهاريج النفط العملاقة.
- تستحوذ المحافظة على نحو 65% من القطاعات الصناعية بالمملكة.
- المحافظة الوسطى مقر لعدد من المناطق الصناعية:
  - سترة الصناعية.
  - منطقة المعامير.
  - منطقة سلماباد.
- تتراوح الأنشطة الصناعية بهذه المناطق بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

تمتلك المحافظة الوسطى ثروة بحرية كبيرة، وقد اشتهر سكانها بممارسة مهنة صيد الأسماك.

## ديناميكية الاقتصاد المحلي

والقوانين حقوق عمل متساوية لكل من الذكور والإناث، لكن ما كفله القانون للمرأة العاملة من امتيازات خاصة يجعل القطاع الخاص يحجم في طلبه على عمالة المرأة.

ليس هناك أية قيود للحصول على عمل إلا مدى توافر المهارات والكفاءات اللازمة للعمل.

## الروابط الاقتصادية للمحافظة والميزات التنافسية

- يتوجه معظم إنتاج صناعة البتروكيماويات إلى التصدير اعتماداً على ميزة القرب الجغرافي من ميناء خليفة وشبكة الطرق السريعة التي تربط الوسطى بجسر الملك فهد.
- ما زالت سترة تشتهر بأسمائها وسوقها السمكي الذي يمثل مقصداً للمستهلكين من مناطق المملكة المختلفة، وبخاصة الرفاع.

- يتميز الاقتصاد المحلي بديناميكية عالية، تؤثر على جميع السكان إيجاباً.
- يؤدي التوسع العمراني المستمر باقتطاع أجزاء من البحر لحساب يابس المحافظة، في مناطق سند وسترة على وجه الخصوص إلى رفع معدلات النشاط الاقتصادي.
- على الرغم من زيادة النشاط العمراني إلا أن فرص العمل التي يخلقها تتجه نحو العمالة الوافدة، لعدم إقبال المواطنين على هذه النوعية من فرص العمل.
- تتبع المملكة استراتيجية لإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة، حيثما كان ذلك ممكناً.
- هناك خريطة استثمارية واضحة للمحافظة يتضمنها المخطط الاستراتيجي العام للمملكة تبعاً لرؤية البحرين 2030.



- سوق المحافظة الوسطى سوق جاذب لعموم المملكة في مجال مواد البناء ومستلزماته، والصناعات الخشبية ومنتجات الألمنيوم.
- تقع خزانات النفط التي تعتمد عليها المملكة في الاستهلاك المحلي والتصدير في المحافظة بمنطقة سترة التي يوجد بها مرفأ لتصدير النفط الخام والمكرر.
- يتواجد بها الحظائر المركزية للأغنام والأبقار والمجزر المركزي للمملكة.
- بها منتجع البندر الذي يجتذب أعداداً كبيرة من المنتجين.
- بها أكبر شارع لمعارض السيارات ووكالاتها للبيع والصيانة.

- يتميز قطاعا الإنشاء والصناعة (الصغيرة والمتوسطة) بنموهما السريع، كما يزدهر النشاط التجاري ازدهاراً واضحاً.
- يواجه النشاط الاقتصادي عموماً مشكلة نقص الأراضي لإقامة المشروعات عليها، وكذلك زحف العمران على ما تبقى من أراض زراعية التي تعاني من نقص الموارد المائية.
- وجود فجوة غذائية حيث تعتمد المملكة على استيراد الجزء الأعظم من حاجاتها الغذائية من السوق الإقليمية والعالمية.
- تتساوي فرص العمل بين الذكور والإناث ويتم الاختيار بناء على الكفاءة، حيث تقر اللوائح

## قضايا تنمية الاقتصاد المحلي

- يهتم الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بالمشروعات الحيوية في المحافظة من حيث إصدار التراخيص وإنشاء الحدائق ومضامير المشي والمنتزهات وتنظيف السواحل.
- يمنع قانون الخدمة المدنية الفصل التعسفي، ولا يتم إنهاء خدمة العاملين إلا بالوصول لسن التقاعد، فيتجه بعض المتقاعدين إلى امتهان الأعمال الحرة، كما أن هناك تأمين ضد التعطل.
- يضمن قانون الخدمة المدنية تخصيص نسبة من الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات الحكومية ومن بينها الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة.
- على الرغم من نقص البيانات على مستوى المحافظة إلا أنه هناك إجماع بين الشركاء على تحسن فرص العمل على مدى السنوات الخمس الماضية بسبب ما تنتجه المملكة من برامج تأهيلية وتدريبية (تقدمه مؤسسات حكومية عدة)، ودعم انتمائي.



- يوجد بها عدد من المجمعات التجارية (هي مجمع سترة، ومجمع العلوي، ومجمع مدينة عيسى والواحة والريم ولولو، إضافة إلى المجمع الجديد لنادي الرفاع الشرقي) التي تجتذب أعداداً كبيرة من المتسوقين من أنحاء المملكة، كما تحتضن سوق مدينة عيسى الشعبي الذي يرتاده الزوار والمتسوقون من كل أنحاء المملكة.



## البرامج الحالية

- يستمد الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة موارده من إيراداته من الرسوم المفروضة على ما يقدمه من خدمات، والمخالفات، وإيجارات كل من الأراضي الصناعية والأسواق.
- القروض والائتمان متاح بشكل مرن مع ضمانات، وفي الغالب تُستخدم هذه القروض في أغراض البناء والعلاج والتعليم بصفة أساسية.
- يقدم الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بعض الخدمات التي يدعم من خلالها الاقتصاد المحلي، مثل تسهيل استصدار التراخيص المختلفة، وزراعة وتجميل الشوارع المؤدية إلى المشاريع الاقتصادية الحيوية.
- لدعم الاقتصاد المحلي قامت بلدية المحافظة الوسطى بإنشاء الأسواق (سترة المركزي، وسوق النويدرات، وسوق مدينة عيسى الشعبي). والاستثمار في أراضي البلدية، وإنشاء المجمعات التجارية (مجمع سترة).



- يمنح بنك البحرين للتنمية قروضه بضمان نجاح المشروع بناء على ما يقدمه من استشارات ودعم تقني.
- يقدم بنك الأسرة قروضاً للعائلات الفقيرة تتراوح بين 700 دينار و 7000 دينار لبدء نشاط اقتصادي يدر عائداً على الأسرة.



تتعاون المؤسسات المختلفة في تنمية الاقتصاد تعاوناً وثيقاً، فهناك تعاون وثيق بين بنك البحرين للتنمية ومؤسسة تمكين وغرفة تجارة وصناعة البحرين والمجلس البحريني للتنافسية ومجلس التنمية الاقتصادية في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وفقاً لرؤية البحرين 2030. إلا أنه ليس هناك تنسيق واضح بين الجهات الأخرى المهمة من حيث ما تقوم به من أنشطة وفقاً لما تتيحه لها اللوائح والنظم والقوانين.

لا توجد آليات كافية وتمويل محدد للمنظمات غير الحكومية لتضطلع بدورها في التنمية الاقتصادية.

تقترح المحافظة تحويل مجلس التنسيق إلى مجلس تنموي يمكن المحافظة من لعب دور أكثر فعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## التدريب وبناء القدرات

1. يقوم قسم التدريب في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بتنفيذ برامج تدريبية تدعم التنمية الاقتصادية، لكن هذه البرامج مازالت دون الطموح المحلي.

2. يقدم بنك البحرين للتنمية بالتعاون مع مؤسسة تمكين برامج تدريبية متنوعة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع الكفاءة التقنية للمستفيدين من القروض الممنوحة من البنك، واستخدام التقنيات الآلية الحديثة في إعداد الموازنات والمحاسبة.

3. يقوم بنك البحرين للتنمية بنشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع البحريني وتنظيم دورات في هذا المجال.

4. يقوم معهد البحرين للتدريب بتقديم برامج تدريبية للملتحقين به في مختلف المهن الحرفية.

5. يقدم عدد من المعاهد الخاصة دورات تدريبية على مهارات استخدام الحاسب الآلي في مجالات متنوعة.



هناك قنوات اتصال مفتوحة بين المحافظة وبنك الأسرة لتمكين الفئات البسيطة من المجتمع من خلال المساعدات التي تُستخدم في إقامة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لتحسين ظروف الحياة للفقراء عند مزاوله الأعمال الحرة.

تعمل وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني على تطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية من خلال مشروعات الري المختلفة والعناية بتربية الثروة الحيوانية المحلية.

## الإطار المؤسسي

هناك شبه إجماع بين شركاء التنمية على محدودية دور الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة في تنمية الاقتصاد المحلي في المحافظة واقتصره على إصدار التراخيص التي توضع الكثير من العراقيل أمامها وتتسم بالتأخير في إصدارها.

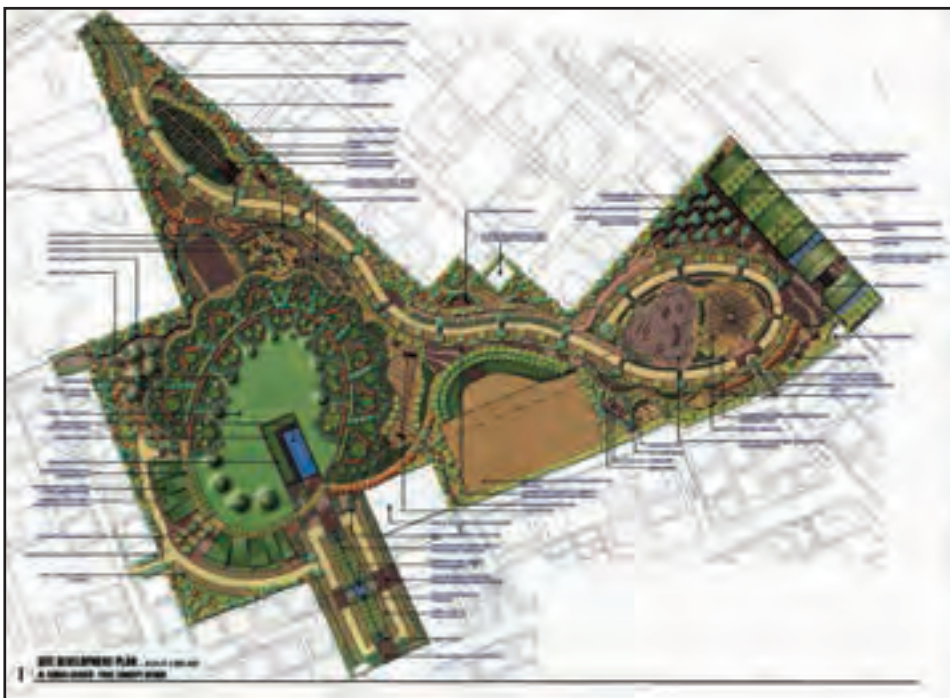
يقتصر دور المحافظة على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال مجلس التنسيق الذي يرأسه المحافظ ونائبه ويضم الوزارات الخدمية ومدير الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة ومدير أمنها.

ترتكز التنمية في المحافظة الوسطى على القطاع الخاص الذي يلعب الدور الأساس في تنمية الاقتصاد من خلال مبادراته في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المشروع المقترح	صفحة	قضايا تنمية الاقتصاد المحلي رقم (1)
مشروع		

المشروع المقترح	صفحة	قضايا تنمية الاقتصاد المحلي رقم (2)
مشروع		

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
<b>المناطق التاريخية والتراثية</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم الصرامة في تطبيق قانون منع التعدي على الأثار سيؤدي إلى اندثارها على المنظور البعيد.</li> <li>• ضعف مناهج التعليم المعنية بالآثار والتاريخ، مما يزيد الفجوة بالوعي العام بالميراث التاريخي المحلي.</li> <li>• تأخير البيروقراطية في الهيئات والوزارات المعنية للقرارات الخاصة بتطوير المناطق الأثرية والمحافظة عليها.</li> <li>• نقص التمويل المركزي في مشروعات المحافظة على الأثار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• السعي لوضع المنطقة على خريطة اليونسكو للتراث الإنساني.</li> <li>• زيادة الطلب المحلي من مختلف محافظات المملكة على المنتجات التقليدية والتراثية.</li> <li>• وجود جمعية تاريخ وأثار البحرين التي تُعنى بتسجيل التاريخ.</li> <li>• الدور الإيجابي النشط الذي تضطلع به وزارة الثقافة في مجال التراث والمناطق التاريخية.</li> <li>• مساهمة بعض الجهات الخارجية (كويتية) في تمويل مشروعات التطوير (مشروع بيت الطين).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض الوعي الشعبي بأهمية الأثار، ونقص الثقافة المجتمعية بأهمية مواقع التلال.</li> <li>• زحف العمران والكتلة السكنية على مناطق التلال وتداخلهما معاً يهدد المقابر الأثرية بالتعدي عليها.</li> <li>• عدم وجود اشتراطات بناء خاصة في محيط المناطق التاريخية والتراثية.</li> <li>• عدم وجود مؤسسات حرفية وفنية متخصصة في مجال الأثار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود مساحة أثرية كبيرة.</li> <li>• وجود شبكة طرق ذات كفاءة عالية تتصل بالطرق المؤدية إلى المقابر الأثرية.</li> <li>• وجود صناعة الفخار.</li> <li>• إنشاء "بيت الطين" كمشروع يتم التنسيق فيه بين المجلس البلدي ووزارة الثقافة.</li> </ul>





صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا التراث رقم (2)
تكوين قاعدة وطنية متخصصة في الحفاظ على الآثار		

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا التراث رقم (1)
متحف أثري مفتوح		

الوصف	الصف
مدينة عالي	الموقع
	المدة المتوقعة
العاملون بقطاع الآثار في وزارة الثقافة، وسكان المنطقة.	الفئة المستهدفة
وزارة الثقافة وجامعة البحرين.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
هناك ضعف في الوعي العام بأهمية الآثار، ويأتي هذا المشروع لتنمية القدرات لسد هذه الفجوة، وهو من شقين. أما الأول فهو دورات تدريبية متخصصة في صيانة الآثار، وأما الآخر فيتمثل في سلسلة من المحاضرات العامة وورش العمل لسكان منطقة عالي لتنمية وعيهم بالتاريخ وقيمة الآثار التي تجسدهم.	الخلفية
تكوين قاعدة وطنية من الكوادر المحلية في مجال صيانة الآثار، توعية أهالي المنطقة بأهمية المحافظة على ما تبقى من آثار.	الأهداف
تنظيم إقامة دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات عامة.	الأنشطة الرئيسية
بناء قاعدة وطنية متخصصة في الحفاظ على الآثار، وتنمية الوعي العام بأهمية الآثار كثروة وطنية شاهدة على تاريخ المملكة منذ القدم.	النتائج المرجوة

الوصف	الصف
منطقة المدافن الأثرية بعالي	الموقع
	المدة المتوقعة
أهالي منطقة عالي والعاملون بقطاع الآثار.	الفئة المستهدفة
وزارة الثقافة، وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، والقطاع الخاص	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
تُعد منطقة عالي أكبر مساحة أثرية تحتوي على تلال المدافن الأثرية، ولقد تعرضت أجزاء كبيرة منها للتعدي وتحويلها إلى مناطق سكنية. ولما كانت هذه المدافن تُشكل ثروة تاريخية يجب الحفاظ عليها وحمايتها من الاندثار فهنا يكتسب المشروع أهميته. وينطوي المشروع على استراتيجية متكاملة لتحويلها إلى متحف أثري مفتوح يمكن الوصول إليه والتجول فيه بنوع معين من وسائل النقل (صغير وصيدق للبيئة)، مع تنظيم حملات تنظيف في مناطق المقابر بعالي وزراعة الأراضي وتجميل الشوارع والواجهات المؤدية إليها.	الخلفية
تعظيم الاستفادة من الثروة الأثرية التي تمتلكها البلاد، والحفاظ على هذه الثروة من الاندثار، ودفع السياحة الأثرية.	الأهداف
إعادة تخطيط الطرق المؤدية إلى المنطقة وإنشاء مجموعة من الطرق الداخلية، واقتناء وسائل مواصلات داخلية صديقة للبيئة وصغيرة الحجم، وإقامة المحلات والمطاعم والأماكن الترويحية.	الأنشطة الرئيسية
الحفاظ على الثروة التاريخية وتحويل المنطقة إلى منطقة جذب سياحي.	النتائج المرجوة

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
<b>الإدارة الحضرية</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم إدراك مجتمع البحرين بشكل عام بأهمية الدور الذي تقوم به البلدية.</li> <li>■ عدم انتشار ثقافة التمييز بين دور كل من المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية لدى شريحة كبيرة من المواطنين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ اتساع مساحة حرية الحركة للمجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية التي يكفلها قانون البلديات.</li> <li>■ زيادة الاهتمام بتحسين الخدمات البلدية سيؤدي إلى تعزيز دور الإدارة المحلية مستقبلاً خاصة مع زيادة الموارد المالية.</li> <li>■ توفر ميزانية تمكن بلدية المحافظة الوسطى من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي للمحافظة.</li> <li>■ زيادة نصيب بلدية المحافظة الوسطى من الموارد المالية للصندوق المشترك للبلديات.</li> <li>■ تجاوب الحكومة مع معظم مقترحات المجلس البلدي للمحافظة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم تضمين المجتمع المدني في اتخاذ القرارات واقتراح المشروعات والخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين في المحافظة.</li> <li>■ تضارب صلاحيات كل من الجهاز التنفيذي والمجلس البلدي عند التطبيق، رغم وجودها في قانون البلديات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ ازدياد طلب المواطنين على الخدمات التي تقدمها البلدية.</li> <li>■ اتساع مساحة الصلاحيات التي يتمتع بها الجهاز التنفيذي للبلدية في إدارة الخدمات والمرافق في المحافظة.</li> <li>■ توافر الموارد المالية اللازمة من خلال ما يحصله الجهاز التنفيذي للبلدية من رسوم وإيجارات وإعلانات نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي في المحافظة.</li> <li>■ توفر مساحات من الأراضي في المحافظة تحت الإدارة المباشرة للجهاز التنفيذي للبلدية.</li> </ul>

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا الإدارة الحضرية رقم (2)
إقامة ورش عمل لتوضيح حدود صلاحيات المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية		

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا الإدارة الحضرية رقم (1)
إنشاء مرصد حضري لتحليل البيانات والمعلومات للمساعدة في اتخاذ قرارات التنمية والتطوير		

الوصيف	الصف
بلدية المحافظة الوسطى	الموقع
	المدة المتوقعة
أعضاء المجلس البلدي المنتخب وأعضاء الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى، والمهتمين بالشأن البلدي.	الفئة المستهدفة
وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المجلس البلدي للمحافظة الوسطى، الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
يؤثر التداخل بين حدود صلاحيات كل من المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية على أداء الجهتين بشكل واضح، لذا هناك حاجة ماسة لإقامة ورش عمل لتحديد وتوضيح حدود هذه الصلاحيات.	الخلفية
إزالة اللبس في التداخل في الاختصاصات وتحديد حدود الصلاحيات لكل من الطرفين.	الأهداف
ورش عمل، ملصقات، كتيبات، ندوات ومحاضرات.	الأنشطة الرئيسية
توضيح حدود صلاحيات المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية ليضمن حسن سير مزاولة الاختصاصات لكل منهما.	النتائج المرجوة

الوصيف	الصف
بلدية المحافظة الوسطى	الموقع
	المدة المتوقعة
أصحاب القرار في المحافظة الوسطى ومملكة البحرين	الفئة المستهدفة
وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المجلس البلدي للمحافظة الوسطى، الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة الوسطى، جهاز المساحة والتسجيل العقاري، وزارة الأشغال، هيئة الإسكان، القطاع الخاص.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
نظراً لتوفر بيانات كثيرة على المواقع الإلكترونية للوزارات والهيئات الحكومية، لذا كانت الحاجة ماسة لتأسيس مرصد يوفر لمتخذي قرارات التنمية والتطوير تحليلاً لنتائج هذه البيانات المعتمدة لمقارنتها بالمؤشرات الإقليمية والعالمية.	الخلفية
وضع المؤشرات الحضرية في البحرين والاستفادة منها وتعميمها على دول الخليج العربي أو يمكن أن تكون عالمية وتصبح مرجعاً في الأمم المتحدة لدول صغيرة أو مدن ودول مشابهة في بعض المؤشرات.	الأهداف
تأسيس وحدات للحاسب الآلي وتوفير البرامج، وتدريب العاملين على كيفية الاستخدام وإدخال البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج.	الأنشطة الرئيسية
استخلاص المؤشرات الحضرية وتقديمها في تقارير منتظمة إلى أصحاب القرار في الجهاز التنفيذي في وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، وتوضيح اتجاهات تلك المؤشرات لأعضاء المجالس البلدية في المملكة.	النتائج المرجوة

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
<b>ظروف المأوى والمناطق القديمة</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ اشتراك عدة جهات مركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعقارات وتخصيص الأراضي ، الأمر الذي يخلق ارباكاً وتأثيراً على مرونة عمل الإدارة البلدية.</li> <li>▪ سوء استخدام العمالة الوافدة التي تسكن في المناطق القديمة وبكثافة عالية ، للمباني السكنية وخدماتها.</li> <li>▪ خطر تقادم وزيادة أعداد البيوت المتدهورة نتيجة إهمال الصيانة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ دعم الحكومة المركزية للارتقاء بالمناطق القديمة من خلال برنامج إعادة الترميم والبناء لغير القادرين.</li> <li>▪ عدم تفرقة القانون بين الفقراء والأغنياء في حيازة العقارات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عزوف المالكين عن صيانة عقاراتهم القديمة لكون المستأجرين من ذوي الدخل المحدود .</li> <li>▪ محدودة قدرة السلطة المحلية على اتخاذ القرار فيما يتعلق بتخصيص الأراضي .</li> <li>▪ غياب مستندات ووثائق تحديد الملكية في بعض المناطق القديمة .</li> <li>▪ عدم قدرة السلطة المحلية على تحديد سقف خط الفقر من ناحية الدخل .</li> <li>▪ الافتقار إلى وجود برنامج لصيانة المباني القديمة .</li> <li>▪ غياب رؤية التخطيط بالمشاركة في تحديد الأولويات وخطط الارتقاء .</li> <li>▪ غياب المساهمة الشعبية في عملية الارتقاء بالمناطق القديمة .</li> <li>▪ تعثر المشروعات الصغيرة الممولة من الائتمان بغرض تطوير القطاع السكني .</li> <li>▪ التأثير السلبي للاستعمال المختلط ( سكني - تجاري) على الخدمات والتشكيل البصري.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ توفر المرافق الخدمية وتخصيص مناطق للخدمات كافة .</li> <li>▪ توفر الأمن الحيازي في المحافظة .</li> <li>▪ وجود متسع للتدريب في بلدية المحافظة لتطوير وبناء القدرات المحلية .</li> <li>▪ تأكيد الدراسة الميدانية للمجلس البلدي على أن مشروع البيوت الأيلة للسقوط قد عزز استقرار الوضع الأسري والمادي والتعليمي للمستفيدين من المشروع .</li> </ul>

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (2)
إقامة منشآت إسكانية تغطي شريحة ذوي الدخل المحدود.		

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (1)
تعزيز إقامة منشآت إسكانية تغطي احتياجات أصحاب البيوت الآيلة للسقوط (1300 طلب)		

الوصيف	الصف
الرفاع ، سلماباد ، تولي	الموقع
ثلاث سنوات	المدة المتوقعة
شريحة المجتمع المحلي من ذوي الدخل المحدود في المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة
وزارة الإسكان، وزارة الأشغال، وزارة البلديات، المحافظة الوسطى، المجالس البلدية بالإضافة إلى القطاع الخاص.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
هناك طلب لإقامة منشآت إسكانية تغطي شريحة ذوي الدخل المحدود على غرار مشروع الإسكان بالنوידرات ومشروع سترة ومشروع البحيرة.	الخلفية
- تحسين الوضع الأسري للأسر المستهدفة. - تحسين الوضع المادي للأسر المستهدفة. - تطوير هذه الأسر من الناحية التعليمية والاجتماعية.	الأهداف
من النشاطات الإسكانية لتوطين السكان المحليين ذوي الدخل المحدود من خلال إحالة المشروع إلى شركات المقاولات الإنشائية. تبدأ الأنشطة بتوفير أراضي سكنية لتنفيذ الوحدات السكنية عليها، ثم إضافة المساحات الخدمية الأخرى مثل الشوارع، المناطق الخضراء إلى آخره.	الأنشطة الرئيسية
رفع مستوى الفرد من الناحية المعيشية وتحقيق الاستقرار الأسري والمادي والتعليمي.	النتائج المرجوة

الوصيف	الصف
يتوزع المشروع على قرى ومدن المحافظة الوسطى الستة عشر.	الموقع
ثلاث سنوات وبواقع 450 وحدة سكنية في السنة.	المدة المتوقعة
شريحة المجتمع المحلي من ذوي الدخل المحدود في المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة
قطاع الحكومة مشرف - القطاع الخاص منفذ	شركاء التنفيذ
بحدود 50 مليون دولار أمريكي (حسب تقديرات وزارة البلديات).	التكلفة التقديرية
تعزيز لتنفيذ مشروع المكرمة الملكية عن طريق ترميم وإعادة بناء البيوت الآيلة للسقوط. حيث أن احتياجات أصحاب البيوت الآيلة للسقوط (1600 طلب) والمنجز حتى الآن هو 300 مبنى موزعة في كل من تولي ومدينة عيسى والرفاع وسترة.	الخلفية
- تحسين الوضع الأسري للأسر المستهدفة. - تحسين الوضع المادي للأسر المستهدفة - تطوير هذه الأسر من الناحية التعليمية والاجتماعية.	الأهداف
من النشاطات الإسكانية لتوطين السكان المحليين ذوي الدخل المحدود. يبدأ التنفيذ بإحالة المشروع إلى شركات المقاولات الإنشائية، ثم إعداد برمجة لأعمال الترميم وإعادة البناء لأعداد السكن حسب الأقدمية وتوفير سكن بديل مؤقت لحين إكمال أعمال الترميم.	الأنشطة الرئيسية
رفع مستوى الفرد من الناحية المعيشية وتحقيق الاستقرار الأسري والمادي والتعليمي.	النتائج المرجوة

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
<b>قضايا النوع</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تقابل الطلب على توظيف المرأة لشغل الوظائف خاصة في القطاع الخاص بسبب كثرة إجازات النساء للوضع ورعاية الأطفال والعدة.</li> <li>■ إجهام النساء عن التصويت للمرأة في انتخابات المجالس البلدية والنيابية.</li> <li>■ عدم إقبال المرأة على التخصصات الفنية والمهنية في التعليم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ وجود المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات النسائية الأهلية كجهات داعمة لقضايا المرأة.</li> <li>■ وجود سياسة مركزية لدعم المرأة والاهتمام بقضاياها وتمكينها.</li> <li>■ اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية بتسهيل تصاريح إنشاء الجمعيات النسائية.</li> <li>■ المساواة بين الجنسين في التشريعات القانونية.</li> <li>■ ارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة والتوسع في التخصصات العلمية على مستوى البحرين.</li> <li>■ إقرار المجلس الوطني لقانون أحكام الأسرة بشقه الأول (السني) في 27 مايو 2009.</li> <li>■ تصديق البحرين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2002 رغم إبدائها تحفظات على العديد من الأحكام المتعلقة بقانون الأسرة ومنح الجنسية وحق السكن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ نظرة المجتمع التقليدية للمرأة.</li> <li>■ غياب تمثيل المرأة في المجلس البلدي للمحافظة الوسطى.</li> <li>■ قبول الإناث بمواقع العمل الدنيا ذات الدخل المحدود، وإن كان يؤدي إلى توسعة مساحة الوظائف التي تشغلها النساء، إلا أنه يحد من صلاحيتها وعدم قدرتها على اتخاذ القرار والبقاء في الدرجات الدنيا من السلم الوظيفي الذي يقوده الرجل.</li> <li>■ ندرة توفر البيانات المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مشاركة المرأة في التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية والنيابية.</li> <li>■ تمثيل المرأة في السلطة التشريعية بعضوة في مجلس النواب (الغرفة المنتخبة من المجلس الوطني)، وتمثيلها بعشر مقاعد (25% من عضوية المجلس) في مجلس الشورى (الغرفة المعينة من المجلس الوطني)، إضافة إلى تمثيلها بعضوة في المجلس البلدي لمحافظة المحرق.</li> <li>■ تولي المرأة بعض المناصب القيادية في السلطتين التنفيذية والقضائية.</li> <li>■ زيادة نسبة تأثير المرأة وتواجدها الفعال في المجتمع بسبب المشاركات الفعالة للجمعيات النسائية.</li> <li>■ تأكيد بلدية المحافظة الوسطى على أهمية المرأة كعضو فاعل ونشط في جهازها الإداري.</li> </ul>

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا النوع رقم (2)
	دعم حقوق المرأة وتوعيتها قانونياً والنهوض بها وتمكينها سياسياً	

الوصف	الصف
مدينة عيسى	الموقع
النساء من سكان المحافظة الوسطى	الفئة المستهدفة
المجلس الأعلى للمرأة، ومعهد التنمية السياسية	شركاء التنفيذ
تعاني المرأة من واقع يقلل من حقوقها القانونية ومشاركتها السياسية، لذا يتطلع المشروع إلى سد الفجوة لكي تنهض المرأة شريكاً للرجل في نيل حقوقها القانونية والسياسية، ومن ثم تسهم بفعالية في الشأن السياسي.	الخلفية
توعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية، وحثها على المشاركة السياسية الفعالة.	الأهداف
عقد دورات تدريبية ومحاضرات توعوية وورش عمل. طباعة النشرات والكتيبات وعمل برمج إذاعية وتلفزيونية.	الأنشطة الرئيسية
النهوض بالمرأة وتوعيتها قانونياً وتمكينها سياسياً.	النتائج المرجوة



صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا النوع رقم (1)
	توعية وتأهيل وتدريب المرأة في كافة المجالات التعليمية والتقنية لرفع الكفاءات والارتقاء الوظيفي	

الوصف	الصف
المحافظة الوسطى	الموقع
النساء من سكان المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة
المجلس الأعلى للمرأة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة تمكين..	شركاء التنفيذ
تعاني المرأة في المحافظة من نقص في المهارات والكفاءة التقنية، لذا وجب الاهتمام برفع مستواها التعليمي والتقني لكي تستطيع النهوض بمكانتها في سوق العمل.	الخلفية
تنمية المهارات ورفع الوعي والمستوى التعليمي للارتقاء بتنافسية المرأة في سوق العمل.	الأهداف
عقد دورات تدريبية ومحاضرات وورش عمل يشارك فيها نساء المحافظة، والإعلان عن هذه الفعاليات من خلال الصحف والإذاعة والتلفزيون..	الأنشطة الرئيسية
فتح آفاق فرص العمل المتنوعة للمرأة لتمكينها اقتصادياً كي تحل محل العمالة الأجنبية، رفع مستوى الدخل الأسري.	النتائج المرجوة

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا النوع رقم (3)
	توفير مشاريع بدوام مرن للمرأة	
الوصف	الصف	
المحافظة الوسطى	الموقع	
النساء من سكان المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة	
القطاع الخاص، والوزارات والهيئات الحكومية.	شركاء التنفيذ	
تعاني المرأة في المحافظة من صعوبة الجمع بين الواجبات المنزلية والعمل بما يقلل من فرص منافستها في سوق العمل، لذا وجب العمل على توفير فرص للعمل بدوام مرن يمكن ربات البيوت من المشاركة في قوة العمل.	الخلفية	
تعزيز موقف المرأة، وإعانتها على أداء دورها الوظيفي مع عدم الإخلال بواجباتها الأسرية، ورفع المستوى المعيشي.	الأهداف	
الدعاية الإعلامية لتأصيل المفهوم لدى أرباب الأعمال والنساء، وإنشاء قواعد بيانات خاصة بفرص العمل المتاحة التي تمكن من خلالها تنفيذ المشروع.	الأنشطة الرئيسية	
توسيع قاعدة مساهمة ربات البيوت في سوق العمل، ومن ثم زيادة دخل الأسرة.	النتائج المرجوة	

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
<b>البيئة الحضرية</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ في حالة عدم اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة فإن تفاقم خطر التلوث سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمراض لسكان المنطقة.</li> <li>▪ عدم وجود رقابة صارمة تفرض عقوبات على المخالفين الأمر الذي أعطى المجال لطرح الفضلات في البحر.</li> <li>▪ يعتبر قلة التمويل المعرقل الأساس لعملية تطبيق القوانين والتشريعات البيئية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ وجود قوانين وأنظمة حديثة تساهم في الحد من ظاهرة التلوث ومنها المرسوم الملكي بجعل خليج تبلي محمية طبيعية.</li> <li>▪ إمكانية دعم ذوي الكفاءات في مختلف الأماكن كجمعية أصدقاء البيئة. وتطوير كوادر هذه الجمعيات ورفدها مادياً ومعنوياً حيث تقوم ببرامج معدة لتنظيف السواحل وتقييم الأثار البيئية والتوعية والتثقيف.</li> <li>▪ يتم رفد الكوادر الفنية من خارج المحافظة الوسطى لتعزيز تنفيذ الحماية البيئية تقنياً.</li> <li>▪ إمكانية استغلال الطاقات العلمية المتاحة في الجامعات لتقديم الدراسات والبحوث وتوجيهها في دعم البيئة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تعدد مصادر التلوث في المحافظة.</li> <li>▪ ضعف الإمكانيات المادية للتصدي للحد من التلوث.</li> <li>▪ ضعف الكوادر المتاحة لدى بلدية المحافظة الوسطى والمتخصصة في حماية البيئة.</li> <li>▪ ضعف ومحدودية صلاحيات المؤسسات المحلية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالجانب البيئي.</li> <li>▪ القضاء على نبات القرم (والذي يشكل محاضن لتكاثر الروبيان).</li> <li>▪ وجود الجسر الذي شكل عائقاً لمرور التيارات المائية في خليج تبلي.</li> <li>▪ وجود مصانع ملوثة تطرح فضلاتها في البحر مثل مصانع غسل الرمال.</li> <li>▪ عدم استخدام التقنيات المتقدمة في معالجة مياه الصرف الصحي، مما يؤدي إلى تلوث الهواء.</li> <li>▪ عدم تطبيق المصانع في منطقة المعامير للمعايير العالمية للحد من التلوث (كاستخدام المرشحات ذات المواصفات العالمية).</li> <li>▪ التلوث البيئي للمناطق المتأثرة بعملية الردم وطرح الفضلات واحتياجها لفترات طويلة لإعادة الحياة إليها.</li> <li>▪ اختلاط المناطق الصناعية بالسكنية في منطقتي المعامير وسلماباد، مما يؤدي إلى امتداد مخلفات التكرير والمواد الكيماوية إلى المناطق السكنية وتسببها في أمراض خطيرة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تزايد الوعي لدى المؤسسات والمواطنين في المحافظة الوسطى بأهمية حماية بيئتهم وبالأخص البحرية.</li> <li>▪ التعرف على أسباب التلوث يُعتبر عاملاً إيجابياً في تحديد ومعالجة الخلل.</li> </ul>



صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا البيئة الحضرية رقم (2)
	وضع محددات للمخططات التفصيلية لاستخدامات الأراضي يحدد فيها عزل المناطق الصناعية عن السكنية وفق المعايير التصميمية التخطيطية العالمية.	

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا البيئة الحضرية رقم (1)
	إعادة تأهيل خليج توبلي، بما يتضمن تطهير السواحل البحرية من الشوائب والفضلات والبقع الزيتية، من أجل استثمارها بالاستغلال الأمثل.	

التوصيف	الصف
المناطق الصناعية في المحافظة الوسطى خاصة بكل من مناطق سلماباد والمعامير وسترة، حيث تلتحم الصناعة بالمناطق السكنية.	الموقع
سنة أشهر	المدة المتوقعة
المناطق السكنية المحاذية للمناطق الصناعية في كل من سلماباد والمعامير وسترة.	الفئة المستهدفة
قطاع الحكومة.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
إقامة محرمات مقيسة من الأراضي وفيها أحزمة خضراء للفصل بين القطاعين الصناعي والسكني.	الخلفية
تحسين المستوى الصحي من خلال الحفاظ على البيئة.	الأهداف
- تدقيق الموقع وفق خارطة تصميم أساس وخرائط تفصيلية للمناطق الصناعية في المحافظة. - تحديد إستملاكات أراضي وجعلها محرمات فاصلة بين المناطق السكنية والصناعية. - زراعة أحزمة خضراء تعمل كمصدات وكفلتر للملوثات. - توفير أجهزة الرصد والرقابة المطلوبة والتي تمكن من تحديد الملوثات الجوية الخطرة وتحديد تأثيرات استنشاقها والمشاكل الصحية التي تتبع استنشاقها بالنسبة إلى المقيمين والعاملين.	الأنشطة الرئيسية
منع إنتقال التأثيرات البيئية الضارة إلى المناطق السكنية المجاورة.	النتائج المرجوة

التوصيف	الصف
خليج توبلي شرق البحرين - في المحافظة الوسطى بين جزيرتي البحرين وسترة.	الموقع
	المدة المتوقعة
القطاع العام والخاص في المحافظة والمملكة.	الفئة المستهدفة
قطاع الحكومة - القطاع الخاص - قطاع الشعب - قطاع المجتمع المدني.	شركاء التنفيذ
11 مليون دولار أمريكي (تقدير الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية)	التكلفة التقديرية
الخليج يتضمن شوائب ورواسب تتطلب إزالة وقشط من سواحلها، كما توجد البقع الزيتية بمياه الخليج وكذلك هناك مشكلة في إعادة توطين الشعاب المرجانية والأسماك البحرية.	الخلفية
- جعل الخليج محمية طبيعية خالية من المخلفات الملوثة للبيئة. - إعادة تأهيل شواطئه ومياهه للإستثمار السياحي والنشاط الإقتصادي الأمثل. - الحفاظ على المساحة المتبقية من الخليج. - الحفاظ على شكل الخليج وطابعه التراثي والتقليدي عند القيام بأي عمل هندسي.	الأهداف
- إزالة شوائب وقشط سواحل الخليج من الرواسب، وإعادة فرش الساحل بالرمل ذات المواصفات، وتنظيف مياه الخليج من البقع الزيتية، وقاع الخليج من العوالق والرواسب ليتسنى إعادة توطين الشعاب المرجانية والأسماك البحرية. - إقامة سور حديدي على أطراف الخليج كافة منعاً للدخان الجائر. - إنشاء مضمار للمشى بجانب السور. - بناء مقاهي شعبية ذات مواصفات هندسية لائقة لتكون مقصداً للسياحة العائلية. - إنشاء مواقف للسيارات بالقرب من المقاهي. - تشجير جوانب الخليج كافة لإستقبال الطيور المهاجرة وتحريم صيدها باعتبار الخليج موطناً للطيور المهاجرة. - تشجيع زراعة أشجار القرم في قاع الخليج مع إزالة جميع ما علق به من أوساخ.	الأنشطة الرئيسية
مشروع إستثماري سياحي.	النتائج المرجوة

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
<b>البنية الحضرية الأساسية</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ضعف السيولة المالية الإضافية المركزية لتطووير واستمرارية كافة الخدمات.</li> <li>▪ ضعف الرقابة المركزية في فرض عقوبات على المتجاوزين في طريقة طرح النفايات .</li> <li>▪ عدم وجود خطط واضحة تحقق لإستدامه والتحسين للمرافق الخدميه وتحسين المرافق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ جدية السياسة الحكومية في استكمال شبكات الصرف الصحي لجميع قطاعات المحافظة الوسطى وهكذا بالنسبة للكهرباء والماء.</li> <li>▪ التوجه إلى خصخصة إدارة الخدمات وإشراك القطاع الخاص إجراء يساهم في دعم الارتقاء بالمشاريع الخدمية.</li> <li>▪ قيام وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني بالتعاون مع الشركات المعنية بتدوير المخلفات الكبيرة والصلابة يعتبر مؤشراً إيجابياً على التنسيق على الرغم من محدوديته.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدم توفر الأعداد الكافية من الكوادر المتخصصة في إمداد وصيانة المرافق الخدمية.</li> <li>▪ افتقار الأحياء السكنية للمناطق الخضراء وعنصر التشجير والتبليط (تنسيق المواقع Landscape) وخاصة أرصفة شوارعها الداخلية.</li> <li>▪ عزوف كوادر الموظفين والعاملين عن الدورات التدريبية الخاصة بالخدمات والمرافق (الصرف الصحي وتصريف النفايات الصلبة) لاعتبارها مهناً متدنية، وعدم كفاية حوافزها المادية.</li> <li>▪ لزال دور الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية والمجلس البلدي مكبلاً بمحدودية الميزانية والصلاحيات.</li> <li>▪ ضعف الرقابة المحلية في فرض عقوبات على المتجاوزين في طريقة طرح النفايات.</li> <li>▪ ضعف التنسيق بين الشركاء في القطاعات العام والشعبي والخاص في إدارة وصيانة خدمات البنى التحتية.</li> <li>▪ تزايد الاختناقات المرورية في ساعات الذروة لعدم كفاءة واستيعاب الطرق الرئيسية لحجم المرور وعلى وجه الخصوص على جسر سترة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ هناك تطور ملحوظ في توفير خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي وخاصة في المناطق الفقيرة وكذلك بالنسبة إلى الشوارع الخدمية.</li> <li>▪ هناك اهتمام ملحوظ بتصميم وتزيين دورات (ميادين) شوارع المحافظة الوسطى.</li> <li>▪ تقدم بلدية المحافظة الوسطى العون والدعم والمساندة لمختلف القطاعات الحكومية والأهلية في المشاريع التي تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات في المناطق القديمة (تسهيل منح التراخيص لتنفيذ مشروعات الطرق والصرف الصحي وغيرها).</li> <li>▪ تتوفر لبلدية المحافظة الوسطى أراضي يمكن استغلالها لتوفير الخدمات، فضلاً عن الأراضي المخصصة للوزارات في المحافظة.</li> </ul>

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا النوع رقم (2)
	تعزيز شبكات الكهرباء للحيلولة دون الانقطاع المتكرر للكهرباء خاصة في منطقتي سند والرفاع	

صفحة	مشروع ذو أولوية	ضايبا النوع رقم (1)
	تطوير شبكات مياه الصرف الصحي القديمة وإعادة تأهيلها في مناطق المحافظة الوسطى	

الوصف	الصف
ضمن حدود المنطقة الوسطى والتي تمتد من شارع الشيخ عيسى بن سلمان شمالاً حتى تقاطعه بشارع الشيخ خليفة بن سلمان غرباً. وجنوباً من تقاطع الشيخ خليفة بن سلمان بشارع ولي العهد ثم بمحاذاة خطوط أنابيب النفط القادمة من المملكة العربية السعودية ولغاية مصنع التكرير ومنطقة سترة شرقاً.	الموقع
	المدة المتوقعة
المجتمع المحلي في المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة
هيئة الكهرباء والماء - المجلس البلدي للمحافظة الوسطى.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
جاء مقترح المشروع بسبب استمرار إنقطاع التيار الكهربائي جراء الأحمال الإضافية الناتجة عن التوسع والبناء الغير مرخص.	الخلفية
الإستجابة لشكاوى المواطنين بخصوص إنقطاع الكهرباء في مختلف مناطق المحافظة الوسطى.	الأهداف
تطوير ودعم قطاع الكهرباء وتعزيز قدراته وكفاءته الإنتاجية من خلال التوسع في محطات إنتاج الكهرباء الجديدة وتقوية شبكات الكهرباء القائمة بما يلبي متطلبات الإستهلاك المنزلي والصناعات المتزايدة في الحاضر والمستقبل، وخاصة في ظل تزايد الطلب على الكهرباء بسبب التطور العمراني الذي تشهده المحافظة الوسطى.	الأنشطة الرئيسية
تلافي الإنقطاعات المتكررة للكهرباء، وحل مشكلة الإنارة في جميع مناطق المحافظة الوسطى.	النتائج المرجوة

الوصف	الصف
حدود المنطقة الوسطى والتي تمتد من شارع الشيخ عيسى بن سلمان شمالاً حتى تقاطعه بشارع الشيخ خليفة بن سلمان غرباً. وجنوباً من تقاطع الشيخ خليفة بن سلمان بشارع ولي العهد ثم بمحاذاة خطوط أنابيب النفط القادمة من المملكة العربية السعودية ولغاية مصنع التكرير ومنطقة سترة شرقاً.	الموقع
2011-2014 (حسب تقدير وزارة الأشغال والمجلس البلدي للمحافظة الوسطى)	المدة المتوقعة
المجتمع المحلي في المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة
الشركات والمقاولين من الأجانب والقطاع الحكومي والقطاع الخاص.	شركاء التنفيذ
بحدود ال 55 مليون دولار أمريكي حسب تقدير وزارة الأشغال.	التكلفة التقديرية
تنوزع هذه المشاريع المقترحة للصرف الصحي لتشمل كل من توبلي، مدينة عيسى، مروراً بعالي وسلماباد، ومن ثم الرفاع الشرقي، وأجزاء من سند والنويدرات، وانتهاءً بمناطق العكرين الشرقي والغربي، والمعامير وسترة.	الخلفية
تحسين إنسيابية عمل أنابيب الصرف الصحي بدون إختناقات وتأمين إستيعاب الزيادة في الصرف الناتج عن التوسع المستقبلي.	الأهداف
يتم تنفيذ المشروع ضمن خطة معدة تنقسم إلى أربعة مراحل (سنتين) إبتداء من عام 2011 تبدأ بإنشاء مشاريع جديدة وتطوير لشبكات بالكامل فيما تعد بعض منها تكملة لمشاريع سابقة وتغطية لأجزاء من مجمعات تم تطويرها سابقاً بعد الإنتهاء من عمل شبكة مياه الصرف الصحي فيها.	الأنشطة الرئيسية
تأهيل المنطقة للسكن والقطاعات الأخرى (الخدمية والإستثمارية) وإستيعاب التوسع المستقبلي ضمن المخطط الأساسي للمحافظة.	النتائج المرجوة

مخاطر	فرص	ضعف	قوة
تنمية الاقتصاد المحلي			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• المنافسة الإنتاجية القادمة من دول مجلس التعاون.</li> <li>• تهديد صناعة السفن والقوارب بسبب المستورد الأرخص.</li> <li>• خطر تدهور وانقراض الصناعات الحرفية واليدوية التقليدية مع استمرار إهمالها بمرور الزمن.</li> <li>• تطلع المستثمرين إلى الاستحواذ على هورة عالي الزراعية لتحويلها إلى مشروعات استثمارية غير زراعية.</li> <li>• تأثير عمليات الدفان بالمملكة على تناقص الثروة السمكية.</li> <li>• خطر زيادة التلوث البيئي الناتج عن كثافة النشاط الصناعي بالمحافظة في المستقبل.</li> <li>• استمرار تجاهل الميزة التنافسية يهدد موارد الوسطى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع المستويات المعيشية بصفة عامة بالمملكة ينعش النشاط التجاري بالمحافظة.</li> <li>• التوسع في حركة البناء بالمملكة يزيد الطلب على سوق مواد البناء ومستلزماته بالمحافظة الوسطى.</li> <li>• وجود فرصة لتطوير الصناعات التكميلية نظراً لازدياد الطلب الخارجي عليها.</li> <li>• توافر مصادر التمويل والدعم الحكومي وشبه الحكومي.</li> <li>• ارتفاع الطلب من خارج الوسطى على المنتجات الصناعية.</li> <li>• توافر مصادر الدعم الفني والمالي من خلال البنوك بالمملكة، وبخاصة بنك البحرين للتنمية ومؤسسة تمكين.</li> <li>• وجود خريطة استثمارية من خلال رؤية البحرين 2030.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ انخفاض مستويات المعيشة في بعض قرى المحافظة.</li> <li>■ القضاء على موانع الحياة البحرية في خليج توبلي نتيجة تلوث بيئته بمياه محطة المعالجة.</li> <li>■ عدم استغلال الإمكانيات السياحية الأثرية في عالي.</li> <li>■ الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة في مختلف المهن.</li> <li>■ تدني الإقبال على الحرف التقليدية والمهنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ وجود العديد من الأنشطة الصناعية.</li> <li>■ زيادة إنتاج بعض الصناعات عن حاجة السوق المحلي وتوجيهه نحو التصدير.</li> <li>■ وجود الشركات الصناعية الكبرى (GPIC) وشركات تجارة السيارات.</li> <li>■ وجود شبكة طرق عالية المستوى (جسر سترة الحالي والجديد).</li> <li>■ توافر مصائد الأسماك نتيجة لطول السواحل.</li> <li>■ وجود خزانات النفط التي تغذي المملكة بالكامل ولأغراض التصدير.</li> <li>■ وجود هورة عالي التي تنتج حاصلات زراعية.</li> <li>■ ظهور عدد من الصناعات التكميلية للصناعات الأم (الألمونيوم ومنتجات البتر وكيمويات).</li> <li>■ وجود مرفأ سترة لتصدير النفط الخام والمكرر.</li> <li>■ وجود المنطقة الأثرية بعالي.</li> <li>■ وجود المجمعات التجارية، والسوق الشعبي.</li> <li>■ وجود مرفأ ألبا ومرفأ سترة لتصدير النفط.</li> </ul>



صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا الاقتصاد المحلي رقم (2)
زيادة الاستثمار في هورة عالي الزراعية		

الوصيف	الصف
هورة عالي	الموقع
	المدة المتوقعة
المزارعون بالمحافظة	الفئة المستهدفة
شئون الزراعة والإدارة البلدية والقطاع الخاص.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
مثلت تجربة هورة عالي الزراعية مشروعاً هاماً في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري على ضوء ما تعاني منه المملكة من تناقص في المياه المتاحة. وقد قام هذا المشروع أساساً للحفاظ على النشاط الزراعي الذي طالما اشتهرت به مناطق المحافظة الوسطى، والآن يمكنه لعب دوراً هاماً في المساعدة على تقليل الفجوة الغذائية التي تعاني منها المملكة.	الخلفية
يمثل المشروع نموذجاً للاحتذاء به في تكرار التجربة في مناطق أخرى، إضافة إلى تطوير الممارسات الزراعية، والإسهام في توفير بعض الحاجات الأساسية من الحاصلات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة.	الأهداف
استصلاح مساحات من الأراضي، مد شبكات حديثة للري والصرف الحديث، زراعة محاصيل تقليدية وجديدة.	الأنشطة الرئيسية
زيادة الانتاج الزراعي، اتخاذ المشروع كنموذج لباقي محافظات المملكة، وزيادة فرص العمل.	النتائج المرجوة

صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا الاقتصاد المحلي رقم (1)
تطوير منطقة عالي سياحياً		

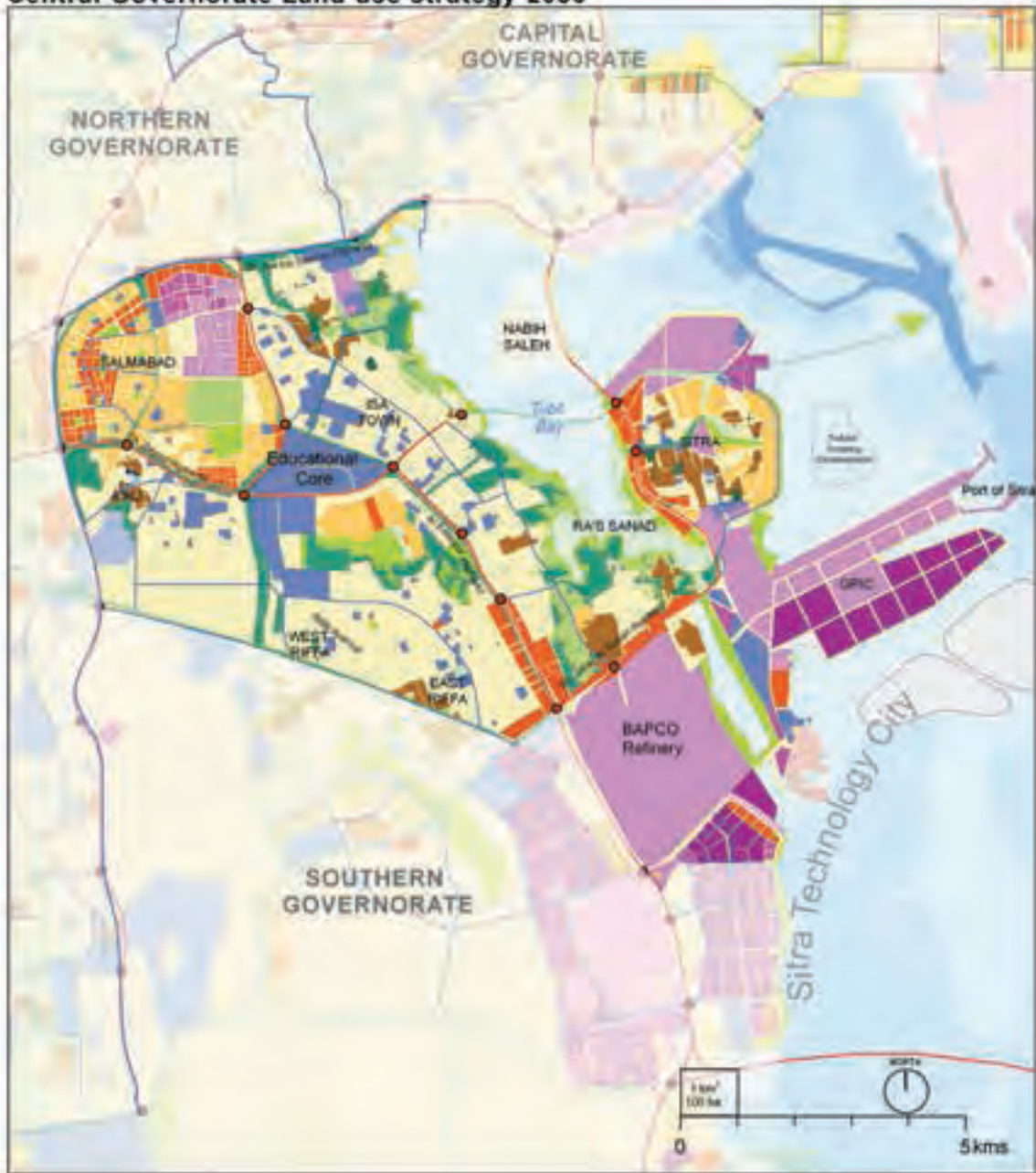
الوصيف	الصف
التلال الأثرية بمنطقة عالي	الموقع
	المدة المتوقعة
سكان المحافظة	الفئة المستهدفة
وزارة الثقافة، والإدارة البلدية والقطاع الخاص	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
يجري العمل حالياً على وضع سياح حول مدافن تلال عالي الأثرية للحفاظ عليها من التبعيات، وإكمال هذه الخطوة يتطلب الأمر تطويراً شاملاً للمنطقة وفق استراتيجية متكاملة لزيادة قدرتها على جذب السياح. يسهم هذا المشروع في نمو الاقتصاد السياحي المحلي نتيجة ما سيصاحب المشروع من إقامة للخدمات السياحية المعاونة من منشآت وأبنية ترويجية ومطاعم إلخ.	الخلفية
الحفاظ على المقابر الأثرية من الاندثار، خلق قيمة اقتصادية مضافة لهذه المقابر، وزيادة الدخل المحلي بالمحافظة.	الأهداف
تجميل وتطوير المنطقة من خلال خطة متكاملة، وإقامة محلات تجارية ومطاعم ومحلات ترويجية للزائرين، إعادة تخطيط الطرق المؤدية إلى هذه المدافن وتخطيط طرقها الداخلية.	الأنشطة الرئيسية
اجتذاب الاستثمارات السياحية ورفع معدلات النشاط الاقتصادي وإيجاد العديد من فرص العمل للشباب.	النتائج المرجوة



صفحة	مشروع ذو أولوية	قضايا الاقتصاد المحلي رقم (3)
تطوير شامل لسوق مدينة عيسى الشعبي		

الوصيف	الصف
الموقع الحالي للسوق في مدينة عيسى	الموقع
	المدة المتوقعة
رواد السوق وتجاره وسكان المحافظة الوسطى.	الفئة المستهدفة
وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، ووزارة التجارة والصناعة، والقطاع الخاص.	شركاء التنفيذ
	التكلفة التقديرية
يعد السوق الشعبي بمدينة عيسى أحد المعالم الهامة بالمحافظة حيث يرتاده المتسوقون من المواطنين والمقيمين والسياح من أنحاء المملكة كافة للحصول على سلع بأسعار زهيدة. ويعمل بالسوق العديد من التجار والباعة من مختلف المستويات. ويعاني هذا السوق حالياً من العديد من المشكلات أهمها عدم النظام وافتراش الأرض عشوائياً من قبل العديد من الباعة، إضافة إلى النقص الحاد في مواقف السيارات.	الخلفية
زيادة مساحة السوق لرفع طاقته الاستيعابية من التجار والمتسوقين، وتنويع أنشطته، وتنظيمه تيسيراً على كل من العاملين به والمتسوقين فيه.	الأهداف
توسيع السوق مع تنظيم مواقع المحال التجارية والباعة المتجولين، وتطوير مداخله ومخارجه، وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمواقف السيارات.	الأنشطة الرئيسية
الارتقاء بمستوى الخدمات التجارية المقدمة، وفتح أعمال ومحلات جديدة مما سيسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتيسير التنقل داخل السوق.	النتائج المرجوة

# Central Governorate Land use strategy 2030



- |   |   |   |  |
|---|---|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>--- Governorate Boundary</li> <li>--- Property Ownership Boundary</li> <li>--- Potential Future Development</li> <li>--- Housing High Density</li> <li>--- Housing Medium Density</li> <li>--- Housing Low Density</li> <li>--- Medium Area</li> <li>--- Existing Community</li> <li>--- Mixed Use</li> <li>--- Tourism</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>--- High-tech Industry</li> <li>--- Existing Industry</li> <li>--- Heavy Industry</li> <li>--- Light Industry</li> <li>--- Civic &amp; Community Services / Public Services</li> <li>--- Utilities</li> <li>--- Industrial Area (Green Study)</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>--- Agriculture</li> <li>--- Open Space</li> <li>--- Beach Area</li> <li>--- Park / Garden / Waterfront</li> <li>--- Sports &amp; Recreation</li> <li>--- Countryside</li> <li>--- Ecological Area</li> <li>--- Archaeological Site</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>--- Mainroad / Freeway</li> <li>--- Arterial</li> <li>--- Collector</li> <li>--- Distributor</li> <li>--- Potential New Arterial</li> <li>--- Potential New Collector</li> <li>--- Potential New Distributor</li> <li>--- Bridge / Crossing</li> <li>--- Potential Major Intersection</li> <li>--- Existing / Future Intersection - Arterial</li> <li>--- Existing / Future Intersection - Collector</li> </ul> |
|---|---|---|--|

من مطبوعات  
وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني  
2011